المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

حصيلة عمل مجلس المستشارين
خلال الولاية التشريعية 2015 - 2021
- ملخص تنفيذي -

صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده

تقديم

شكلت المكانة الدستورية لمجلس المستشارين في نظام الثنائية البرلمانية، وفي البناء المؤسساتي الوطني، وكذا الأدوار والوظائف الجديدة التي أضحى يضطلع بها، دعامة متينة لمختلف مكونات مجلس المستشارين ذات الروافد المختلفة من أجل النهوض بكافة الاختصاصات واستثمار كل الإمكانات الدستورية المتاحة، عبر التفعيل والاستغلال الأمثل لجميع مقومات الأداء الناجع، ابتغاء ترسيخ مكانة المجلس وقيمته المضافة في المشهد المؤسساتي، باعتباره مؤسسة تترجم بدقة تطلعات الفاعلين المحليين والمهنيين والاقتصاديين والاجتماعيين والمدنيين، انسجاما مع المكانة الدستورية المخولة له، وتماشيا مع التوجيهات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، المتضمنة في مختلف الخطب الملكية الافتتاحية للسنوات التشريعية البرلمانية.

وعطفا على ذلك، تمت صياغة إستراتيجية عمل لمجلس المستشارين ذات طبيعة تطورية ويتم تحيينها وفق مستجدات السياق السياسي الوطني والدولي، إيمانا من مختلف مكوناته بأن التخطيط يشكل مفتاح النجاعة والفعالية. ولقد تضمنت هذه الإستراتيجية رؤية استشرافية ترتكز على محددات منهجية واضحة وعناصر مرجعية في طليعتها مقتضيات الدستور في كليتها وترابطها، وتستقي أساسها أيضا من الخطب السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده بمناسبة افتتاح السنوات التشريعية البرلمانية، مع استحضار الممارسات الفضلى الدولية في مجالات العمل البرلماني. وترمي هذه الإستراتيجية إلى تحقيق سبعة أهداف رئيسة، تتمثل في المساهمة النوعية في التسريع بمناقشة والمصادقة على مشاريع ومقترحات القوانين التنظيمية والعادية، وضمان ممارسة فعالة وناجعة للأدوار الدستورية لمجلس المستشارين في المجالات الموكولة إليه، وجعل المجلس فضاء للحوار العمومي والنقاش المجتمعي التعددي، ورافعة مؤسساتية لإنجاح ورش الجهوية المتقدمة، ووضع إطار مؤسساتي متكامل لآليات ممارسة الديموقراطية التشاركية، والتموقع الاستراتيجي للمجلس على مستوى الدبلوماسية البرلمانية في مختلف المجالات بالنظر لتأليفه وطابعه التعددي، وتحديث العمل البرلماني والإدارة البرلمانية بالمجلس.

وهكذا، فإن إمعان النظر في الحصيلة المسجلة خلال هذه الولاية يسمح بالقول إن المجلس ما فتئ يؤكد مكانته كقوة تقريرية واقتراحية بناءة نهوضا بصلاحياته الدستورية وتثمينا لموقعه في المشهد المؤسساتي الوطني.

فانطلاقا من خصوصية طبيعة تركيبته المتنوعة، وما تتميز به من كفاءات وخبرات مرجعية هامة على المستوى الترابي والاقتصادي والاجتماعي والمهني، والتي تمثل دعائم قوية للنقاش الجاد والمتداول من زوايا مختلفة، سعى مجلس المستشارين إلى النهوض بأدواره التشريعية كاملة، والمساهمة في إنتاج تشريعي جيد ومتقدم، بما يحقق تجويد العملية التشريعية وفعاليتها. وعلاوة على إسهامه النوعي في مناقشة وتجويد النصوص التشريعية ذات المصدر الحكومي، فإن مجلس المستشارين عمل جاهدا على تفعيل حقه الدستوري في المبادرة التشريعية بما يمكنه من مواكبة انشغالات الحياة اليومية للمواطنين.

وبتمحيص دقيق للنصوص الموافق عليها خلال هذه الولاية التشريعية، والتي بلغت 444 نصا، فقد تمت الموافقة على بعض النصوص المرتبطة بتنزيل المشاريع التنموية لبلادنا، تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك محمد السادس نصره الله، كقانون الإطار المتعلق بالحماية الاجتماعية، مشروع القانون المتعلق بإحداث صندوق محمد السادس للاستثمار، مشروع القانون المتعلق بمنظومة استهداف المستفيدين من برامج الدعم الاجتماعي وبإحداث الوكالة الوطنية للسجلات، مشروع القانون المتعلق بإصلاح المراكز الجهوية للاستثمار وإحداث اللجان الجهوية الموحدة للاستثمار، والنصوص المرتبطة باستكمال تنزيل الوثيقة الدستورية؛ خاصة مشروع القانون المتعلق بهيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز، مشروع القانون المتعلق بمؤسسة الوسيط، مشروع القانون المتعلق بالهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها، النص الرامي إلى استكمال تفعيل منظومة إصلاح العدالة القاضي بنقل الاختصاصات من السلطة الحكومية المكلفة بالعدل إلى السيد الوكيل العام للملك بمحكمة النقض بصفته رئيسا للنيابة العامة، النص المتعلق بالتنظيم القضائي، بالإضافة إلى النصوص التي لا تقل أهمية، كتلك المتعلقة بمنظومة الإعداد للاستحقاقات الانتخابية لسنة 2021، التشريعية والجهوية والمحلية والمهنية.

وتبعا لذلك، يمكن القول بأن أداء المجلس على المستوى التشريعي، من خلال الحصيلة المسجلة والأرقام الدالة، كما ونوعا، يبدو إيجابيا. ومن أبرز معالم هذا الأداء:

- عقد مجلس المستشارين خلال الولاية التشريعية 2015-2021 ما مجموعه 384 جلسة عامة، موزعة على 177 خلال نصف ولايته الأولى، و207 جلسة خلال نصف ولايته الثانية؛

- عقد اللجان الدائمة ما مجموعه 752 اجتماعا بمدة زمنية قاربت 2150 ساعة؛

- اقتراح أعضاء مجلس المستشارين ما مجموعه 5404 تعديلا على مجموع النصوص القانونية المحالة؛

وبالنسبة لمراقبة العمل الحكومي، وعلى الرغم من أن مجلس المستشارين لا يملك وسائل لتحريك مسؤولية الحكومة وإسقاطها، فإنه يتوفر بالمقابل على عدد من الآليات التي تسمح له بالمراقبة المستمرة للعمل الحكومي، أسبوعيا وشهريا وسنويا، إن على مستوى الجلسة العامة أو في إطار اللجان الدائمة أو المؤقتة.

وتعتبر جلسات الأسئلة الشفهية أهم نشاط برلماني رقابي للمجلس لما تحظى به من متابعة من طرف الرأي العام، وهي أيضا أهم أداة رقابية يمكن لأعضاء المجلس من خلالها الحصول على البيانات والمعلومات اللازمة لمباشرة مراقبة أعمال الحكومة، ويسمح بنقل مشاكل الدوائر أو القطاعات.

ومن أهم المنجزات على هذا المستوى:

- اعتماد نظام التبادل الالكتروني للأسئلة مع القطاعات الحكومية؛

- طرح 7033 سؤالا شفهيا أجابت الحكومة على 2603 منها في الجلسات المبرمجة أسبوعيا؛

- طرح 4786 سؤالا كتابيا، أجابت القطاعات الوزارية المختلفة على 2659 منها؛

- عقد 29 جلسة عامة شهرية؛

- عقد جلسات عامة مختلفة، خصصت ل: تقديم ومناقشة البرنامج الحكومي، وتقديم ومناقشة عروض السيد الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات حول أعمال المحاكم المالية، والاستماع ومناقشة بيانات وتصريحات السيد رئيس الحكومة والحصيلة المرحلية لعمل الحكومة، والبت في ملتمس مساءلة الحكومة.

وعلى مستوى تقييم السياسات العمومية، حقق مجلس المستشارين خلال الولاية التشريعية 2015-2021 تراكما هاما على هذا المستوى، باستثمار إمكانياته الذاتية، بهدف الإسهام في حسن تدبير الفعل العمومي انطلاقا من استخدام آليتي التشخيص والتقييم لقياس مدى فعالية وجدوى السياسات المعتمدة بناء على مؤشرات أداء واضحة، بحيث حافظ المجلس على انتظامية عقد الجلسات العامة السنوية المخصصة للتقييم، وتمكن خلال الفترة المذكورة من تحضير أربع جلسات سنوية تناولت مجموعة من المواضيع المهمة، تتعلق بإنتاج الثروة، والمرفق العمومي، والاستراتيجية الوطنية للماء، ثم السياسات العمومية حول التشغيل.

وبخصوص العمل البرلماني الدبلوماسي الذي يمثل إحدى الأدوار والأولويات الأساسية لمجلس المستشارين وواجهة محورية للدفاع عن القضايا الإستراتيجية لبلادنا وعلى رأسها القضية الوطنية، وكذا تمتين وتعزيز علاقات الشراكة والتعاون مع مختلف مكونات المنتظم البرلماني الدولي، فقد تمكن المجلس من تطوير وتقوية حضوره في المشهد الدبلوماسي البرلماني، بفضل الدينامية المتميزة، والتجربة النوعية التي ميزت العمل المهيكل والمتجدد لجميع مكوناته خلال الفترة 2015-2021، مما مكنه من تحقيق العديد من الإنجازات والمكتسبات الدبلوماسية، سواء على مستوى انخراطه أو تعزيز تموقعه في الاتحادات والجمعيات البرلمانية الجهوية والقارية بمختلف المناطق، أو على صعيد تقوية وتمتين علاقاته مع شركائه الاستراتيجيين ومختلف الهيئات البرلمانية الدولية من خلال الانفتاح على التجمعات الإقليمية والقارية والدولية والتموقع على مستوى مختلف مناطق العالم من أجل التصدي للمغالطات والمناورات المعادية والدفاع عن المصالح العليا للمملكة المغربية، واستصدار قرارات ومواقف متقدمة داعمة لقضية وحدتنا الترابية وللمبادرة المغربية المقدامة للحكم الذاتي بالأقاليم الجنوبية تحت السيادة المغربية.

وتأسيسا على المكانة المؤسسية الجديدة والمتميزة التي يحظى بها المجلس دستوريا، وإدراكا منه بالأدوار والوظائف التي يتعين على المجلس القيام بها، لم يدخر المجلس جهدا بكافة مكوناته وأجهزته في استثمار كل الفرص المتاحة لإطلاق مسار نقاش عمومي تعددي وتشاركي بشأن عدد من المواضيع والقضايا ذات الصلة بطبيعة وخصوصية هذه المؤسسة، باعتبارها غرفة برلمانية تتميز بتعدد التخصصات والتمثيليات الترابية والمهنية والنقابية، وتتوفر على جميع مقومات الأداء الناجع لدورها كغرفة تترجم بدقة تطلعات المجالات الترابية والفاعلين المهنيين والنقابيين والمدنيين. وهو ما يجعل منها «الفضاء الطبيعي» للنقاش العمومي البناء، ولتلاقح الأفكار والآراء إغناء لتجربتنا الديمقراطية، تفاعلا مع ما جاء في الخطاب الملكي السامي بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الخامسة من الولاية التشريعية التاسعة بمقر البرلمان، حيث أكد جلالة الملك، حفظه الله وأيده، أن الدستور قد أعطى: « لمجلس المستشارين مكانة خاصة في البناء المؤسسي الوطني، في إطار من التكامل والتوازن مع مجلس النواب. فهو يتميز بتركيبة متنوعة ومتعددة التخصصات، حيث يضم مجموعة من الخبرات والكفاءات، المحلية والمهنية والاقتصادية والاجتماعية. لذا، يجب أن يشكل فضاء للنقاش البناء، وللخبرة والرزانة والموضوعية، بعيدا عن أي اعتبارات سياسية».

وضمن هذا المنطق، تم إطلاق مجموعة متكاملة ومترابطة من الأوراش والمبادرات في شكل منتديات وملتقيات وندوات فكرية، لاسيما بخصوص الموضوعات الرئيسية لإعمال مقتضيات الدستور ذات الصلة بطبيعة تركيبته وكذا بمهامه واختصاصاته وتندرج هذه المقاربة ضمن مساعي المجلس الرامية إلى التفاعل مع نبض المجتمع، وتهدف من بين ما تهدف إليه نقل الانشغالات والمطالب الاجتماعية من الشارع إلى الفضاء المؤسساتي.

في هذا الإطار، وتفاعلا مع المرجعية الأممية التي كرست يوم 20 فبراير يوما عالميا للعدالة الاجتماعية، عملنا في مجلس المستشارين على إرساء تقليد سنوي للاحتفاء بهذا الموعد الأممي من خلال تنظيم منتدى برلماني دولي للعدالة الاجتماعية، تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة.

بالموازاة مع ذلك، وإيمانا بالأهمية القصوى التي يوليها جلالة الملك نصره الله للورش الإصلاحي الكبير المتعلق بالجهوية، والذي يتوخى إعادة صياغة بنية الدولة ونسق هياكلها بإضفاء المزيد من الديموقراطية على تدبير الشأن العام، وضمان تقاطع السياسات الوطنية والقطاعية والترابية، جعلنا موضوع الجهوية المتقدمة في طليعة الأوراش ذات الأولوية القصوى التي أطلقها المجلس ووضعها في صدارة أجندة عمله وأنشطته، باعتبارها مشروعا إصلاحيا «دولتيا» كبيرا، وإطارا مؤسساتيا يقدم أجوبة على عدد من الأسئلة والاشكالات المرتبطة بالعدالة الاجتماعية في مختلف تمظهراتها، نظرا للأهمية الفائقة لمبادئ التنظيم الجهوي في تحقيق العدالة الاجتماعية والمجالية، خاصة مبدأي التعاون والتضامن المنصوص عليهما في الفصل 136 من الدستور.

وجدير بالذكر أن طموح المجلس، في هذا الصدد، قد تمثل في رغبته في الاضطلاع بوظائف «برلمان الجهات»، تنزيلا للرؤية التي ترمي إلى جعله «صوت الجهات بامتياز»، وإعطائه خاصية متفردة تنسجم مع الاختصاصات والأدوار الجديدة التي منحها له دستور 2011. وفي هذا الإطار، تم توطيد أسس الملتقى البرلماني للجهات الذي يعد بمثابة إطار مؤسساتي للتنسيق بين مختلف الفاعلين، من أجل تفعيل هذا الورش الدولاتي الهام. كما عملنا، بالموازاة مع الورشين السابقين، على تنظيم عدد مهم من الفعاليات الحوارية الأخرى، المتداخلة والمتقاطعة معهما، بغرض التداول والتناظر بشأن القضايا الوثيقة الصلة بمهام مجلس المستشارين أو المرتبطة بالتزامات بلادنا الدولية أو بالقضايا الطارئة وطنيا وجهويا وقاريا.

وإن كانت المكتسبات التي حققناها جد متعددة ومتنوعة وعابرة للمحيط الجهوي والدولي والقاري، فستحتفظ ذاكرة البرلمان المغربي بلحظة فارقة في مجال العمل الدبلوماسي البرلماني، المتمثلة في التوقيع بمقر مجلس المستشارين على الإعلان التأسيسي للمنتدى البرلماني لبلدان إفريقيا وأمريكا اللاتينية، بحضور رئيسة الاتحاد البرلماني الدولي، ورؤساء كافة الاتحادات البرلمانية الجهوية والإقليمية بالمنطقتين الإفريقية والأمريكو لاتينية، مما يشكل تتويجا لمسار من العلاقات غير المسبوقة التي تم نسجها بمنطقة أمريكا اللاتينية والكراييب، فضلا عن مواكبتنا البرلمانية للدبلوماسية المتبصرة والمباشرة لجلالة الملك بالقارة الإفريقية، حيث استطاع المجلس أن يكون بامتياز بمثابة حلقة وصل وجسر ذي مصداقية لربط التعاون والحوار واستشراف التكامل جنوب-جنوب.

وتوخيا للموضوعية وللأمانة التاريخية، فإذا كانت الحصيلة قد كشفت عن جوانب مضيئة في عمل

المجلس، التي ربح من خلالها جملة من الرهانات، ومن بينها رهان المساهمة النوعية في تجويد الإنتاج التشريعي، وتوظيف وتقوية أدوات الرقابة على العمل الحكومي والمساهمة في تقييم السياسات العمومية وأيضا رهان الانفتاح على المجتمع، كما عكستها ديناميات اللقاءات والمنتديات التي نظمها المجلس حول مواضيع إستراتيجية، حظيت في مجملها بالرعاية الملكية السامية، إلا أن الموضوعية تقتضي أيضا الإشارة إلى الرهانات التي لم يتوفق المجلس في كسبها لأسباب ذاتية وموضوعية وتتمثل في كوننا لم نتمكن طيلة السنوات الست المنصرمة من ضمان حدّ معقول من حضور السيدات والسادة أعضاء المجلس كافة أشغاله، رغم الإمكانيات التي عمد المكتب إلى توفيرها لجميع الأعضاء، في مجالي التنقل والإيواء، وقد ازداد الأمر استفحالا مع الجائحة.

وينضاف إلى ذلك أن حضور السيدات والسادة أعضاء الحكومة لأشغال المجلس بصفة عامة، ولأشغال جلسات الأسئلة الشفهية بصفة خاصة، لم يكن هو الآخر في مستوى التطلعات المرجوة، رغم أن الإنصاف يقتضي من جهة أخرى التنويه بعدد من الوزراء الذين حاولوا قدر الإمكان تسجيل حضورهم المستمر في هذه الجلسات الرقابية.

وعلى صعيد آخر، أبانت الممارسة في ملف تقييم السياسات العمومية، عن تضارب صارخ في المعطيات الإحصائية التي تتوفر لدى المجموعات الموضوعاتية التي تشتغل على المحاور السنوية، بفعل المصادر المختلفة للمعلومات، وعدم تكليف بعض أعضاء الحكومة أنفسهم عناء الحضور لأشغال هذه اللجان وتقديم الأرقام الموثوقة، ليتم الانتظار إلى غاية صدور تقارير المجموعات والتعليق عليها بعد ذلك، بل وأحيانا صرف النقاش في الجلسات السنوية إلى قضايا ثانوية غير متصلة مباشرة بالآثار الاقتصادية والاجتماعية للسياسات موضوع التقييم، مما يشوش نوعا ما على هذه الآلية الدستورية الجديدة والغايات المرجوة منها.

عبد الحكيم بن شماش

رئيس مجلس المستشارين

المعالم البارزة لحصيلة عمل مجلس المستشارين خلال الولاية التشريعية 2015-2021

أولا: على المستوى التشريعي

- وافق مجلس المستشارين خلال الولاية التشريعية 2015-2021 على 444 نصا قانونيا، موزعة على 413 مشروع قانون بنسبة 93%، و31 مقترح قانون بنسبة 7%، تم الموافقة على الجزء الأكبر منها خلال النصف الثاني من الولاية التشريعية خلال السنوات التشريعية 2018-2021 ب 227 نصا تشريعيا، مقابل 217 نصا تشريعيا خلال النصف الأول من هذه الولاية التشريعية (2015-2018)؛ وذلك بصرف النظر عن مدى خضوع النص الواحد لأكثر من قراءة في إطار التداول بين مجلسي البرلمان.

- تباينت الحصيلة المذكورة، بحسب السنوات التشريعية، بين السنة الأولى 2015-2016 التي سجلت أكبر حصيلة ب 111 نصا موافقا عليه، و47 نصا قانونيا خلال السنة التشريعية 2016-2017، و61 نصا تشريعيا في السنة التشريعية 2017-2018، و80 نصا تشريعيا خلال السنة 2018-2019، و56 نصا تشريعيا خلال السنة التشريعية 2019-2020، وانتهاء ب 96 نصا تشريعيا خلال السنة التشريعية 2020-2021؛ وذلك باحتساب القراءات التي خضعت لها بعض النصوص في إطار التداول بين مجلسي البرلمان.

- توزعت النصوص القانونية الموافق عليها بالمجلس على مشاريع القوانين العادية ب 205 نصا بنسبة 45 %، تلتها مشاريع القوانين القاضية بالموافقة على اتفاقيات دولية التي بلغ عددها 178 نصا، ثم 32 مقترح قانون (من ضمنها مقترحي قانونين تنظيميين)، و22 مشروع قانون تنظيمي، و9 مشاريع قوانين بالموافقة على مراسيم قوانين، و5 مشاريع قوانين-إطار.

- احتلت النصوص التشريعية المرتبطة بالاتفاقيات الدولية حيزا مهما من الحصيلة التشريعية للمجلس، ب 178 مشروع قانون بالموافقة على اتفاقيات دولية بنسبة % 39، توزعت على 132 اتفاقية ثنائية، و46 اتفاقية متعددة الأطراف. وقد شملت مجالات التعاون الثنائي 22 قطاعا، و6 مجالات جغرافية مختلفة، همت افريقيا ب58 اتفاقية، وأوربا ب28 وأسيا ب18 والعالم العربي ب11 وأمريكا الوسطى ب4 وأمريكا الجنوبية ب6 وأمريكا الشمالية باتفاقية واحدة ، وروسيا الاتحادية ب6 اتفاقيات.

- وافق المجلس خلال الولاية التشريعية 2015-2021 على 32 مقترح قانون؛ 10 مقترحات منها خلال النصف الأول من الولاية التشريعية، و22 خلال النصف الثاني، ضمت لأول مرة في تاريخ الممارسة البرلمانية الوطنية تغيير قانونين تنظيميين بمبادرة برلمانية، بنسبة بلغت 7% من مجموع النصوص القانونية الموافق عليها خلال الولاية التشريعية (مع مراعاة أن مقترح قانون واحد تمت الموافقة عليه لمرتين في دورتين مختلفتين وفق الأحكام الدستورية المتصلة بتداول النصوص بين مجلسي البرلمان).

- توزعت النصوص التشريعية الموافق عليها خلال الولاية التشريعية 2015-2021 على المجالات التالية:

  - المجال الاقتصادي والمالي والبيئي ب 95 نصا، (38 خلال النصف الأول من الولاية و57 خلال النصف الثاني) بنسبة 21 في المائة؛

  - المجال الإداري والحقوقي والديني ب 70 نصا،(32 خلال النصف الأول من الولاية و38 خلال النصف الثاني) بنسبة 15 في المائة؛

  - المجال الاجتماعي ب 57 نصا،(27 خلال النصف الأول من الولاية و30 خلال النصف

الثاني) بنسبة 13 في المائة؛

- مجال الشؤون الداخلية والبنيات الأساسية ب 45 نصا، (18 خلال النصف الأول من الولاية و27 خلال النصف الثاني)، بنسبة 10 في المائة؛

- مجال الشؤون الخارجية والدفاع ب 184 مشروع قانون بنسبة 41 في المائة، مع ملاحظة تناقص محدود في عدد النصوص ذات الصلة بالمقارنة بين المنتصف الأول لولاية المجلس بالمقارنة مع المنتصف الثاني، إذ انتقل العدد من 104 مشروع قانون خلال السنوات التشريعية الثلاثة الأولى (2015-2018) إلى 80 مشروع قانون خلال النصف الثاني من هذه الولاية (2018-2021).

- سجلت الحصيلة نسبة مهمة من مشاريع القوانين غير القابلة للتعديل بحكم القانون، وفقا لمقتضيات المادة 251 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين التي تنص على أنه «لا يصوت على مواد المعاهدة أو الاتفاقية الدولية، ولا يجوز تقديم أي تعديل بشأنهما»، والمادة 250 من النظام الداخلي التي تقتضي خضوع مناقشة قانون التصفية للقواعد العامة المتعلقة بمناقشة مشاريع القوانين العادية، باستثناء القواعد المتعلقة بالتعديلات.

وفي هذا الصدد، بلغ هذا الصنف من مشاريع القوانين خلال ولاية المجلس 2015-2021 ما مجموعه 185 مشروعا، مقابل عدم تعديل 154 مشروع قانون آخر و21 مقترح قانون، ليصل اجمالي النصوص غير المعدلة خلال ولاية المجلس 360 نصا (186 منها خلال النصف الثاني للولاية و174 خلال النصف الأول منها).

- ساهمت مختلف مكونات المجلس في تجويد التشريع عبر آلية التعديل للنصوص القابلة للتعديل، عبر التعديل الجوهري ل 91 نصا، منها 80 مشروع قانون و11 مقترح قانون، موزعة بين 46 نصا خلال النصف الثاني للولاية و45 خلال النصف الأول للولاية.

وقد بلغ عدد التعديلات المقدمة حول النصوص المحالة على اللجن الدائمة بالمجلس 5404 تعديلا، توزعت كالآتي:

- لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان: 802 تعديل؛

- لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية: 1719 تعديل؛

- لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية: 518 تعديل؛

- لجنة الخارجية والدفاع الوطني والمغاربة المقيمين في الخارج: 41 تعديل؛

- لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية: 1835 تعديل؛

- لجنة القطاعات الإنتاجية: 268 تعديل؛

- مشروع قانون درس بصفة مشتركة بين لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان ولجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية: 87 تعديل؛

- لجنة النظام الداخلي: 134 تعديل.

- بلغت مشاريع القوانين الموافق عليها خلال الولاية 2015 - 2021 المودعة بالأسبقية لدى مجلس المستشارين 47 مشروع قانون، مقابل 372 مشروع قانون أحيلت بالأسبقية على مجلس النواب. وقد تفاوت عدد المشاريع المودعة بالأسبقية لدى مجلس المستشارين بحسب السنوات التشريعية إذ تراوحت بين 3 مشاريع قوانين كأدنى نسبة خلال السنة التشريعية 2016 - 2017، و12 مشروع قانون كأعلى نسبة خلال كل من السنة التشريعية 2017-2018 والسنة التشريعية 2020 - 2021؛ في حين أن أقل نسبة لمشاريع قوانين أحيلت بالأسبقية على مجلس النواب هي 44 خلال السنة التشريعية 2017-2018 وأعلاها 96 خلال السنة التشريعية 2015-2016.

- وافق المجلس خلال نفس الفترة على 22 مشروع قانون تنظيمي ومقترحي قانونين تنظيميين، 9 منها تهم وضع مقتضيات مكملة للدستور تسن لأول مرة، و15 تعدّل قوانين تنظيمية قائمة، تتعلق 7 منها بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 02.12 المتعلق بالتعيين في المناصب العليا تطبيقا لأحكام الفصلين 49 و92 من الدستور .

- بلغت المبادرات التشريعية لأعضاء مجلسي البرلمان الموافق عليها 32 مقترح قانون، 21 منها مقدمة بمبادرة من أعضاء مجلس النواب، و11 مقدمة من أعضاء مجلس المستشارين.

- شكلت مشاريع القوانين القاضية بالموافقة على مراسيم قوانين ومشاريع قوانين الإطار نسبة محدودة في الحصيلة التشريعية للمجلس خلال الولاية 2015-2021 (9 مراسيم قوانين تم إقرارها بالاتفاق مع اللجان المختصة خلال الفترات الفاصلة بين الدورات، و 5 مشاريع قوانين إطار)، تمت الموافقة على الأغلبية الساحقة منها خلال النصف الثاني للولاية (7 مراسيم قوانين و4 مشاريع قوانين إطار)، والتي فرضتها الظروف الاستعجالية الناجمة عن متطلبات معالجة تداعيات جائحة كورونا، والمبادرات الرامية إلى إصلاح القطاع العام والنظام الجبائي.

- وافق المجلس بالإجماع 350 مرة على مشاريع القوانين خلال الولاية التشريعية بما نسبته 84 في المائة من مجموع مشاريع القوانين المصوت عليها، مقابل 69 مشروع قانون صوت عليها بالأغلبية أي بنسبة 16 في المائة؛ ووافق المجلس بالإجماع 26 مرة على مقترحات القوانين خلال الولاية التشريعية بما نسبته 81 في المائة من مجموع مقترحات القوانين المصوت عليها، مقابل 6 مقترحات قوانين صوت عليها بالأغلبية، أي بنسبة تقارب 19 في المائة، في حين بلغ المعدل العام للنصوص الموافق عليها بالإجماع (مشاريع ومقترحات قوانين) 83 في المائة، وبالأغلبية 17 في المائة.

ثانيا: على مستوى العلاقات مع المؤسسات الدستورية

بهدف تعزيز التواصل والانفتاح المؤسساتي، وسعيا لتحقيق النجاعة وطد مجلس المستشارين خلال الفترة الممتدة 2015-2021 علاقاته مع عدد من المؤسسات الدستورية، سواء من خلال المساهمة في تعيين أعضائها، أو الاستماع إلى العروض المنجزة بشأن أنشطتها، أو عبر استشارتها بشأن مواضيع معينة، أو طلب رأيها بخصوص بعض مشاريع ومقترحات القوانين.

وقد ساهم مجلس المستشارين في المناقشة الايجابية لمشاريع القوانين المرتبطة بالمؤسسات الدستورية سواء في إطار إعادة تنظيمها للملاءمة مع صيغتها الدستورية الجديدة أو تلك التي أحدثها الدستور لأول مرة، سواء اتخذت شكل قوانين تنظيمية أو قوانين عادية، وهي:

- المجلس الوطني لحقوق الإنسان؛

- الهيأة المكلفة بالمناصفة ومحاربة جميع أشكال التمييز؛

- الهيأة العليا للاتصال السمعي البصري؛

- الهيأة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها؛

- المجلس الاستشاري للأسرة والطفولة؛

- المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعوي؛

- مشروع قانون بتغيير القانون المنظم للمحاكم المالية لملاءمة اختصاصات المجلس الأعلى للحسابات مع المقتضيات الدستورية الجديدة؛

- المجلس الأعلى للسلطة القضائية، والقانون المتعلق بنقل اختصاصات السلطة الحكومية المكلفة بالعدل إلى الوكيل العام للملك لدى محكمة النقض بصفته رئيسا للنيابة العامة وبسن قواعد لتنظيم رئاسة النيابة العامة؛

- مؤسسة الوسيط؛

- المجلس الوطني للغات والثقافة المغربية.

كما ساهم مجلس المستشارين في انتخاب أو تعيين بعض المجالس والهيئات الدستورية في صيغتها الجديدة، والتي قام جلالة الملك بتنصيبها وتعيين أعضائها.

وارتباطا بالتعاون المؤسساتي الاختياري قانونا، بادر المجلس تلقائيا إلى تفعيل نظام إبداء الرأي وتقدم بطلباته في هذا الشأن إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، المجلس الوطني لحقوق الإنسان، مجلس المنافسة، والهيأة العليا للاتصال السمعي البصري بشأن مجموعة من مقترحات ومشاريع القوانين، وذلك بغية الاستفادة من التوصيات والاقتراحات التي تصدرها هذه المؤسسات واستثمارها في المناقشة العامة والتفصيلية، وعند صياغة التعديلات.

وتعزيزا للعلاقة المتميزة التي تربط مجلس المستشارين بهذه المؤسسات الدستورية، درج عدد منها على موافاة المجلس بتقاريرومذكرات وآراء استشارية صادرة عنها، قامت بإعدادها إما بمبادرة منها في إطار الإحالة الذاتية، أو بناء على طلب من الحكومة، أو من البرلمان.

كما أن المجلس يتفاعل مع التقارير الموضوعاتية الصادرة عنها المجالس والهيئات المذكورة، التي توزع على كافة مكونات المجلس قصد استثمارها في العملين التشريعي والرقابي للمجلس.

إضافة إلى ذلك، ساهم مجلس المستشارين في العديد من الأنشطة التي تنظمها بعض هذه المؤسسات، عبر المشاركة الفعّالة في الفعاليات التي تؤطرها، أو في احتضان انشطتها داخل مقر المجلس؛

كما عمل مجلس المستشارين على أجرأة وتنزيل أدوات عمل دستورية جديدة، تتمثل أساسا في تقديم العروض والتقارير السنوية الصادرة عن المؤسسات الدستورية ومناقشة مضامينها مع الحكومة، سيما التقارير السنوية للمجلس الأعلى للحسابات.

ولقد تعززت هذه العلاقة بتوقيع مذكرات تفاهم مع بعض من هذه المؤسسات، منها المجلس الوطني لحقوق الإنسان، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، والمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، بغاية الإسهام الأكيد في إرساء ثقافة تتماشى مع مبادئ الوثيقة الدستورية.

ثالثا: على مستوى مراقبة العمل الحكومي

بادرت مختلف مكونات المجلس إلى استثمار الوسائل القانونية المتاحة لتسليط الضوء على القضايا والملفات التي تستأثر باهتمام المجتمع، علما بأن الأسئلة تبقى هي الوسيلة الأكثر استعمالا، نظرا لسهولتها ولطابعها الدوري ولمتابعتها من طرف المواطنين، ولا سيما الأسبوعية منها، والشهرية التي يجيب عنها السيد رئيس الحكومة.

وفي هذا الصدد، تتجلى أهم العلامات البارزة للنشاط الرقابي للمجلس خلال الولاية التشريعية 2015-2021 فيما يلي:

على صعيد الجلسات العامة:

عقد مجلس المستشارين خلال الولاية التشريعية 2015-2021 ما مجموعه 384 جلسة عامة، منها 177 جلسة خلال نصف ولايته الأولى، و207 جلسة خلال نصف ولايته الثانية، وذلك على امتداد:

- ست دورات عادية، وثلاث دورات استثنائية خلال النصف الأول للولاية خصصت الأولى منها بتاريخ 12 مارس 2016 للاستماع إلى تصريح السيد رئيس الحكومة بخصوص آخر مستجدات القضية الوطنية بطلب من كافة أعضاء مجلس النواب وكافة أعضاء مجلس المستشارين، والثانية ما بين 13 و15 مارس 2017 لتقديم ومناقشة تقرير لجنة تقصي الحقائق حول الصندوق المغربي للتقاعد بطلب من أغلبية أعضاء مجلس المستشارين، والثالثة ابتداء من 27 مارس 2018 بناء على مرسوم لرئيس الحكومة للبت في خمسة مشاريع قوانين؛

- ست دورات عادية، ودورتين استثنائيتين خلال النصف الثاني للولاية، وقد عقدت الدورتان الاستثنائيتان بمرسوم ابتداء من فاتح أبريل 2019، ومن 2 مارس 2021، تضمن جدول أعمالهما على التوالي 4 مشاريع قوانين ومشروع قانون إطار، ثم خمسة مشاريع قوانين تنظيمية ومشروع قانون إطار وثلاثة مشاريع قوانين عادية.

وتوزعت الجلسات العامة بحسب نوعيتها كالتالي:

- جلسات التشريع: 137 جلسة؛

- جلسات الأسئلة الشفهية الأسبوعية: 150 جلسة؛

- الجلسات الشهرية الخاصة بتقديم الأجوبة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل رئيس الحكومة: 29 جلسة؛

- الجلسات المخصصة لتقديم ومناقشة عروض الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات: 07 جلسات؛

- الجلسات السنوية لمناقشة وتقييم السياسات العمومية: 04 جلسات؛

- الجلسات المخصصة لعرض ومناقشة الحصيلة المرحلية لعمل الحكومة: 05 جلسات؛

- جلسات مختلفة: 52 جلسة.

على صعيد عمل اللجان الدائمة:

- عقدت اللجان الدائمة خلال الولاية التشريعية ما مجموعه 752 اجتماعات بمدة زمنية قاربت 2147 ساعة عمل.

وبصفة عامة، يمكن تلخيص أهم المبادرات الرقابية التي قام بها مجلس المستشارين خلال الولاية التشريعية 2015-2021 كالتالي:

1 - تقديم ومناقشة البرنامج الحكومي:

تطبيقا لأحكام الفصل 88 من الدستور، عقد مجلسا البرلمان بتاريخ 19 أبريل 2017 جلسة عامة مشتركة خصصت للاستماع لعرض السيد سعد الدين العثماني بصفته رئيس الحكومة المعين، قصد تقديم البرنامج الحكومي، بحيث كان مجلس المستشارين على موعد مع مناقشة مكونات المجلس للبرنامج المذكور في الجلسة المنعقدة بتاريخ 25 أبريل 2017، والتي كانت محل رد من طرف رئيس الحكومة في الجلسة المنعقدة بتاريخ 26 أبريل 2017، وذلك قبل التصويت بالموافقة من قبل مجلس النواب على هذا البرنامج الحكومي.

2 - الأسئلة:

تمثل الأسئلة آلية رقابية مهمة في المتابعة المستمرة لعمل الحكومة، وذلك سواء كانت ذات صبغة شفهية مرتبطة بأجل أسبوعي كل يوم ثلاثاء خلال الدورات البرلمانية العادية، أم كانت ذات صبغة كتابية يمكن طرحها في كل وقت خلال الدورات وما بينها.

وعليه، فقد سجلت الحصيلة الإجمالية للأسئلة الشفهية خلال السنوات الست من الولاية التشريعية، طرح 7033 سؤالا شفهيا أجابت الحكومة على 2603 منها في الجلسات المبرمجة أسبوعيا، مع العلم بأن عدد الأسئلة الشفهية المبرمجة في الجلسة الواحدة، محدّد بموجب قرار لمكتب مجلس المستشارين في 20 سؤالا شفهيا في كلّ جلسة، موزعة وفق مبدأ التمثيل النسبي للفرق والمجموعات وباقي أعضاء المجلس.

وقد تميزت السنة التشريعية الأولى من الولاية التشريعية 2015-2021 بإعطاء رئيس مجلس المستشارين الانطلاقة الرسمية للتطبيق المتعلق بالتدبير الإلكتروني للأسئلة الشفهية والكتابية، وذلك في إطار البرنامج المندمج للبرلمان الإلكتروني لمسايرة مستجدات الأنظمة المعلوماتية من خلال استخدام تقنيات التواصل الحديثة، ويسمح هذا النظام من جهة بتقليص استهلاك الورق وحسن تخزين المعطيات، ومن جهة ثانية بتقليص الآجال التي يستغرقها التبادل الورقي للأسئلة والأجوبة.

كما لم يتمكن مجلس المستشارين من جهة أخرى من عقد أية جلسة للأسئلة الشفهية خلال دورة أكتوبر 2016 التي أعقبت الانتخابات التشريعية للسابع من أكتوبر، بعد طرح نقاش فقهي حول صحة عقد جلسات الأسئلة الشفهية بحضور السادة الوزراء المكلفين بتصريف الأمور الجارية.

واتسمت السنة التشريعية 2019-2020 بافتتاح مجلس المستشارين لدورته العادية لأبريل 2020، في ظل ظرفية استثنائية مرتبطة بانتشار فيروس كورونا المستجد كوفيد 19، مما حتّم تكييف جدول أعماله وفق متطلبات المرحلة، في التصدي للجائحة والحدّ من آثارها على جميع المستويات.

انسجاما مع تركيبة المجلس التي تتشكل أساسا من ممثلي الجماعات المحلية وممثلي الغرف المهنية وممثلي المأجورين، فقد شكلت الأسئلة الموجهة للقطاعات الاقتصادية ما مجموعه 2087 سؤالا وللقطاعات الاجتماعية 2401 سؤالا والشؤون الداخلية 1488 سؤالا من مجموع الأسئلة المطروحة من طرف السيدات والسادة أعضاء المجلس البالغة 7033 سؤالا.

وبالنسبة للأسئلة الكتابية، فقد بلغت الحصيلة الإجمالية للأسئلة المطروحة خلال الولاية التشريعية 2015 - 2021 طرح 4786 سؤالا كتابيا، أجابت القطاعات الوزارية المختلفة على 2659 منها.

وبجانب جلسات الأسئلة الشفهية الأسبوعية، واصل مجلس المستشارين خلال الولاية 2015 - 2021 عقد جلسات الأسئلة الشهرية المتعلقة بالسياسة العامة التي يتولى السيد رئيس الحكومة الجواب عنها، بناء على الرصيد المهم الذي حققه المجلس بعد تنصيص دستور 2011 على هذه الآلية الرقابية الجديدة.

واعتبارا للمناسبة الشهرية التي تمثلها هذه الجلسات، فقد اعتمد مكتب المجلس بالتشاور مع ندوة الرؤساء منهجية واضحة لاختيار محاور هذه الجلسات، من خلال تجميع المقترحات المقدمة من لدن مكونات المجلس، ودراستها ثم اختيار مواضيع منها تستجيب لمجموعة من المعايير، تستند أولا لمبدأ الراهنية، والأفقية غير القطاعية، ومراعاة تركيبة المجلس في تحديد المواضيع، بالتركيز على قضايا اقتصادية وأخرى اجتماعية تأخذ بعين الاعتبار المكون النقابي، فضلا عن مراعاة مقترحات فرق ومجموعات المعارضة.

وفي هذا الصدد، فقد عقد المجلس خلال الولاية 2015 - 2021 ما مجموعه 29 جلسة عامة شهرية تناولت بالمناقشة 50 سؤالا محوريا.

◄ التزامات وتعهدات رئيس وأعضاء الحكومة في جلسات الأسئلة الشفهية:

بغاية إضفاء نوع من الاستمرارية في العمل الرقابي على مدار السنة، تم إرساء آلية لرصد مختلف الالتزامات والتعهدات التي يقدمها أعضاء الحكومة خلال جلسات الأسئلة الشفهية، سواء تعلق الأمر بالسيد رئيس الحكومة في الجلسات الشهرية أم بالسيدات والسادة الوزراء خلال الجلسات الأسبوعية، وذلك اعتبارا لكون البرلمان شريك أساسي في بلورة وترجمة هذه الالتزامات على أرض الواقع، من خلال إقرار ومناقشة مشاريع القوانين من جهة، وكذا بغية الانتقال من الرقابة العددية المبنية على كم الأسئلة المطروحة إلى الرقابة المبنية على تحديد الأهداف ومتابعة تنفيذها على أرض الواقع، بحيث بلغت هذه الالتزامات والتعهدات في مجموعها 271 التزاما خلال ولاية مجلس المستشارين 2015 - 2021.

وقد مكنت هذه الآلية الفرق والمجموعات البرلمانية بمجلس المستشارين من الاطلاع على مجموع الالتزامات الحكومية في نهاية كل دورة عادية، من أجل الاستئناس وترتيب أشكال رقابية على ضوئها من قبيل تشكيل لجان استطلاع، أو استدعاء الوزراء للجان الدائمة أو صياغة أسئلة شفهية وكتابية.

3 - طلب تناول الكلمة في نهاية جلسات الأسئلة الشفهية:

طبقا لمقتضيات المادة 168 من النظام الداخلي الجديد لمجلس المستشارين، توصلت رئاسة المجلس خلال دورة أبريل 2020 بطلب تناول الكلمة حول موضوع طارئ في نهاية جلسة الأسئلة الشفهية، في أول تنزيل لمقتضيات هذه المادة من النظام الداخلي للمجلس في صيغته الجديدة بعد صدور قرار المحكمة

الدستورية رقم 102/20 بتاريخ 02 مارس 2020، التي أصبحت تنص على برمجة المواضيع باتفاق مع الحكومة بعد إشعارها أربع وعشرون (24) ساعة على الأقل قبل افتتاح الجلسة.

وعلى الرغم من الطلبات المقدمة من أحد مكونات المجلس لتناول الكلمة في ظل هذا النظام، لمرة واحدة في دورة أكتوبر 2020 ولأكثر من خمس مرات في دورة أبريل 2021، حول مواضيع آنية من وجهة مقدميها، فإن استجابة الحكومة مع هذه الآلية لم تكن دائما في مستوى تطلعات أعضاء المجلس، بحيث عبرت في أغلب ردودها الكتابية عن عدم استعدادها للتجاوب مع الطلبات، إلا في مناسبتين اثنتين في جلسة 11 ماي 2021، وفي الجلسة العامة المنعقدة بتاريخ 6 يوليوز 2021.

4 - تقديم ومناقشة عروض السيد الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات حول أعمال المحاكم المالية:

عملا بمقتضيات الفصل 148 من الدستور والمادة 279 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، التي تنص على تقديم الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات عرضا أمام البرلمان عن أعمال المحاكم المالية، الذي يكون موضوع مناقشة من قبل كل من مجلسي البرلمان على حدة، قدّم السيد «إدريس جطو» بصفته الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات، خلال الولاية التشريعية 2015-2021، في جلسات عامة مشتركة بين مجلسي البرلمان، عقدت على التوالي في 04 ماي 2016، 04 يوليوز 2017، 23 أكتوبر 2018، و28 يناير 2020، عروضا عن أنشطة المحاكم المالية بعد صدور التقارير السنوية للمجلس الأعلى للحسابات والمجالس الجهوية سنوات 2014، 2015، 2016-2017 و2018، وقد نوقشت هذه العروض والتقارير التي توفر مادة غنية عن تدبير عدد من الإدارات والمؤسسات، بحضور عدد من الوزراء المعنيين بمضامين التقارير المذكورة، في إطار توزيع للمحاور بتنسيق وتكامل مع مجلس النواب، في انسجام مع الاختصاصات الموكولة لمجلس المستشارين وفق أحكام دستور 2011، وذلك في جلسات مجلس المستشارين المنعقدة تواريخ 7 يونيو 2016، 2 غشت 2017، و18 دجنبر 2018.

5 - تصريحات السيد رئيس الحكومة:

طبقا لأحكام الفصل 68 من الدستور الذي ينص على إمكانية عقد البرلمان لجلسات مشتركة بمجلسيه، للاستماع إلى التصريحات التي يقدمها رئيس الحكومة، فقد عرفت الولاية التشريعية 2015-2021 تفعيل هذا المقتضى لأول مرة في ظل الدستور الجديد بتاريخ 12 مارس 2016 خلال دورة استثنائية طارئة تعلقت بموضوع وطني هام، استمع وناقش خلالها أعضاء المجلسين تصريح السيد رئيس الحكومة حول آخر مستجدات قضية وحدتنا الترابية في ضوء تصريحات الأمين العام السابق للأمم المتحدة في الموضوع.

6 - بيانات السيد رئيس الحكومة حول قضايا وطنية تكتسي طابعا وطنيا هاما:

بالإضافة إلى التصريحات التي يقدمها السيد رئيس الحكومة في جلسات مشتركة لمجلسي البرلمان، يخول الفصل 68 من الدستور لهذا الأخير الحق في تقديم بيانات حول قضايا وطنية تكتسي طابعا وطنيا هاما، وهي الآلية التي تم اللجوء إليها لمرتين اثنتين خلال الولاية التشريعية 2015-2021، بتاريخ 18 مايو 2020 و12 أبريل 2021، تم خلالها على التوالي بسط معطيات عن «تطورات تدبير الحجر الصحي ما بعد 20 ماي 2020»، وعن «الحالة الوبائية بالمملكة: التطورات والتدابير الاحترازية والإجراءات المواكبة»

ولهذا الغرض، خصص المجلس، تفعيلا لمقتضيات المادة 273 من النظام الداخلي للمجلس، جلستين عامتين لمناقشة البيانات المذكورة في 19 ماي 2020 و13 أبريل 2021.

7 - الحصيلة المرحلية لعمل الحكومة:

عملا بأحكام الفصل 101 من الدستور، قدّم السيد رئيس الحكومة في جلستين مشتركتين في ماي 2019 ويوليوز 2021 الخطوط العريضة للحصيلة الحكومية المرحلية النصفية والحصيلة المرحلية قبل الختامية في مختلف المجالات، والتي كانت محل مناقشة مستفيضة من أعضاء كلا مجلسي البرلمان في يونيو 2019 ويوليوز 2021.

وقد شكل تقديم الحصيلة ومناقشتها محطة دستورية وسياسية مهمة، باعتبارها فرصة لتقريب الرأي العام من عمل الحكومة وتيسير متابعته للأداء العمومي، ارتباطا بما تضمنته هذه الحصيلة من مؤشرات ومنجزات وإكراهات في مباشرة مختلف الأوراش.

8 - ملتمس مساءلة الحكومة:

تميزت هذه الولاية التشريعية 2015 - 2021 بتطبيق مقتضيات الفصل 106 من الدستور لأول مرة في ظل الدستور الجديد، على إثر تقديم فريق الأصالة والمعاصرة بالمجلس لملتمس مساءلة الحكومة، بعد الفاجعة التي عرفتها جماعة سيدي بولعلام بالصويرة والتي أودت بحياة 15 سيدة وإصابة أخريات.

وقد تم إيداع الملتمس من طرف خمس أعضاء المجلس الذين ينتمون للفريق السالف الذكر خلال الجلسة المنعقدة بتاريخ 21 نونبر 2017، وتم عرض الملتمس على التصويت وفقا لأحكام الدستور والنظام الداخلي بتاريخ 27 نونبر 2017، إلا أن الملتمس لم يحصل على الأغلبية المطلقة لأعضاء مجلس المستشارين.

9 - جلسات مختلفة:

بالإضافة إلى الأصناف المشار إليها من الجلسات العامة المذكورة سابقا، تميزت الولاية التشريعية لمجلس المستشارين بعقد جلسات أخرى، تعلقت باختتام وافتتاح الدورات العادية والاستثنائية، وجلسة انتخاب ثلاثة أعضاء بالمحكمة الدستورية بتاريخ 4 يونيو 2016، وكذا انتخاب عضو واحد بهذه المحكمة بتاريخ 11 فبراير 2020، ثم جلسة تضامنية مع الشعب الفلسطيني مشتركة مع مجلس النواب بتاريخ 11 دجنبر 2017 على إثر التطورات المقلقة التي عرفتها مدينة القدس.

10 - المهام الرقابية والاستطلاعية للجان الدائمة والمؤقتة:

في إطار المهام الرقابية للجان الدائمة تم الإستماع إلى مجموعة من السادة أعضاء الحكومة، حول مواضيع هامة ذات راهنية بلغت ما مجموعه 31 موضوعا.

وطبقا لأحكام النظام الداخلي للمجلس، تمكنت اللجان الدائمة من تنظيم أربع مهام استطلاعية وأربع زيارات ميدانية للوقوف على سير الأشغال في عدد من المجالات الحيوية.

وعلى صعيد آخر، اتسمت الولاية 2015 - 2021 بتنظيم اللجان الدائمة لثمانية لقاءات تشاورية بشراكة مع مؤسسات دستورية وقطاعات حكومي، بحضور خبراء وطنيين وأجانب.

وفيما يرتبط باللجان المؤقتة، وعملا بأحكام الفصل 67 من الدستور ومقتضيات القانون التنظيمي رقم 85.13 المتعلق بطريقة تسيير اللجان النيابية لتقصي الحقائق، تمكن المجلس من تشكيل أربع لجان نيابية لتقصي الحقائق، أنجزت ثلاث منها تقاريرها، بعد إجرائها لمجموعة من جلسات الاستماع وقيامها بدراسة عدد من الوثائق والملفات، بل وأحيانا القيام بزيارات ميدانية للاطلاع عن كثب على معطيات إضافية ودقيقة . ويتعلق الأمر بلجان التقصي حول:

- وضعية الصندوق المغربي للتقاعد، حيث تم عرض ومناقشة تقرير هذه اللجنة أمام المجلس بتاريخ 13 و15 مارس 2017، في إطار دورة استثنائية بطلب من أعضاء المجلس، تطبيقا للأجل المحدد في المادة 17 من القانون التنظيمي المتعلق بطريقة تسيير لجان تقصي الحقائق.

- ترخيص الحكومة باستيراد النفايات، ووضعية المكتب الوطني المغربي للسياحة، حيث تم تقديم ومناقشة تقريري لجنتي التقصي أمام الجلسات العامة يومي 17 و18 يونيو 2018.

- فيما تم حل لجنة التقصي حول مآل الاتفاقية الجماعية الموقعة بتاريخ 17 فبراير 1998 والبرنامج الاقتصادي المصاحب لها، المرتبطين بإغلاق شركة مفاحم المغرب بجرادة وتصفية ممتلكاتها، وعلاقة ذلك بتدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بالمدينة، لتعذر إيداع تقريرها في الأجل المحدّد بموجب المادة 16 من القانون التنظيمي رقم 085.13 المتعلق بطريقة تسيير اللجان النيابية لتقصي الحقائق.

وعلى صعيد آخر، وتطبيقا لأحكام النظام الداخلي لمجلس المستشارين المتعلقة بتشكيل لجنة مؤقتة لفحص صرف ميزانية مجلس المستشارين، فقد تمكن المجلس من تشكيل هذه الآلية الداخلية للمراقبة لثلاث مرات، أودعت اثنتان منها تقاريرها لدى مكتب المجلس، في حين تعذر على اللجنة الثالثة استكمال أشغالها في الأجل المحدد بموجب النظام الداخلي، لتزامنها مع ظروف الحجر الصحي المعلن في إطار تطبيق حالة الطوارئ الصحية.

وقد مثلت أشغال هذه اللجان والوثائق المنبثقة عنها رصيدا هاما لتجويد التدبير الإداري والمالي للمجلس، بحيث تم الأخذ بعدد من التوصيات والملاحظات المعبر عنها في إطار هذه اللجان المؤقتة.

وبجانب هذه اللجان، ينص النظام الداخلي لمجلس المستشارين المؤرخ في مارس 2020 على صنف جديد من الهيئات المؤقتة المتمثلة في المجموعات الموضوعاتية، التي تصنف هي الأخرى إلى صنفين مختلفين، تتعلق الأولى منهما بالتحضير للجلسات السنوية لمناقشة وتقييم السياسات العمومية التي تشكل بالضرورة في مستهل كل سنة تشريعية لدراسة المحور المختار للجلسات المذكورة، في حين يعتبر الصنف الثاني من هذه المجموعات المؤقتة وسيلة يلجأ إليها المجلس كلما دعت الحاجة إلى ذلك، لتناول مواضيع تدخل ضمن اختصاص لجنتين أو أكثر. وقد تم تشكيل لجنة من هذا الصنف في السنة التشريعية الأخيرة من ولاية المجلس تكلفت بإعداد تقرير حول إصلاح التغطية الاجتماعية.

رابعا: على مستوى تقييم السياسات العمومية

تعتبر وظيفة تقييم السياسات العمومية إحدى أهم الآليات التي منحتها الوثيقة الدستورية لـ 29 يوليوز 2011 للمؤسسة التشريعية، وذلك بمقتضى الفصلين 70 و 101 من الدستور. وقد حقق مجلس المستشارين خلال الولاية التشريعية 2015-2021 تراكما هاما على هذا المستوى، طبقا للمقتضيات الدستورية ذات الصلة، وباستثمار إمكانياته الذاتية، بهدف الإسهام في حسن تدبير الفعل العمومي انطلاقا من استخدام آليتي التشخيص والتقييم للسياسات العمومية، اللتان تشكلان أداة التدخل الرئيسة للحكومات لقياس مدى فعالية وجدوى السياسات المعتمدة بناء على مؤشرات أداء واضحة.

كذلك، حاول المجلس المحافظة على انتظامية عقد الجلسات العامة السنوية المخصصة للتقييم، بحيث تمكن خلال الفترة المذكورة من تحضير أربع جلسات سنوية تناولت مجموعة من المواضيع، ويتعلق الأمر بموضوع إنتاج الثروة، المرفق العمومي، الاستراتيجية الوطنية للماء، ثم السياسات العمومية حول التشغيل.

وهكذا، ففي السنة التشريعية 2015 - 2016، بادر مجلس المستشارين بعد انتخابه في صيغته الجديدة الى القيام بأول تمرين في هذا الخصوص خلال دورة أبريل 2016، يوم الجمعة 5 غشت 2016، من خلال عرض تقرير المجموعة الموضوعاتية المكلفة بالتحضير للجلسة السنوية لمناقشة وتقييم السياسات العمومية، ومناقشته مع أعضاء الحكومة المعنيين بنتائج المخططات الإستراتيجية التي تم الاشتغال عليها، والمتمثلة في :

- مخطط المغرب الأخضر؛
- مخطط التسريع الصناعي؛
- استراتيجية المغرب الرقمي؛
- مخطط الطاقات المتجددة؛
- المخطط الأزرق للسياحة.

كما اشتغل المجلس خلال السنتين 2016 - 2017 و2017 - 2018 على موضوع السياسات العمومية المرتبطة بالمرفق العمومي، بحيث تم حصر محاور الدراسة بالرهانات والتحديات التي تمثلها السياسات العمومية للتأهيل الاجتماعي والاقتصادي خلال السنوات الأخيرة، وتنامي ولوج المواطنين إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية.

وفي هذا الإطار، تم اختيار قطاعات الصحة، التعليم، والمراكز الجهوية للاستثمار، لما لها من دور حيوي ومهم في حياة السكان والاقتصاد الوطني، ولما تسعى المراكز المذكورة إلى تحقيقه من أهداف تتعلق أساسا بالمساعدة في إنشاء المقاولات ودعم الاستثمار.

وقد تناولت المجموعة الموضوعاتية دراسة كل قطاع من القطاعات السالفة الذكر، انطلاقا من المعايير التالية:

- حكامة القطاع ؛

- البنية التحتية؛

- الموارد البشرية؛

- اختيار سياسة نموذجية في القطاع؛

- خريطة الخدمات المقدمة.

ولأن عمل المجموعة الموضوعاتية يتجاوز الرصد والتشخيص إلى التحليل ومحاولة تحديد مكامن النجاعة أو التعثر في تنفيذ السياسات العمومية المراد تقييمها، فقد كان لابد أن يوازي عمل هذه المجموعة الموضوعاتية رصد وتتبع أثر هذه السياسات على أرض الواقع من خلال تنظيم زيارات ميدانية ومهام استطلاعية تمكن من المقارنة بين المعبّر عنه والمنجز منه، مما اقتضى إرجاء تقديم ومناقشة تقريرها إلى السنة التشريعية الموالية 2017 - 2018 في الجلسة العامة المنعقدة يوم الإثنين 11 فبراير 2019.

وخلال السنة التشريعية الثالثة، اختار المجلس الاستراتيجية الوطنية للماء كموضوع للتقييم، اعتبارا للرهانات التي أصبحت تطرحها الموارد المائية بمختلف تنويعاتها، التي ما فتئت تتضاءل بسبب تغير المناخ، ضعف تثمين استخدام المياه في الزراعة، والاستغلال المفرط لاحتياطيات المياه الجوفية.

ولتعزيز الإنجازات ورفع التحديات المقبلة، تضمنت الاستراتيجية المذكورة ست محاور أساسية، وهي كالآتي:

- تدبير الطلب وتنمية الموارد المائية؛

- تدبير وتطوير هذا العرض؛

- المحافظة على موارد المياه والوسط الطبيعي والمناطق الهشة؛

- الحد من المخاطر الطبيعية المتعلقة بالمياه والتأقلم مع تغيرات المناخ؛

- مواصلة الإصلاحات التنظيمية والمؤسساتية ؛

- تحديث أنظمة المعلومات وتقوية القدرات والوسائل.

وعلى ضوء مداولات المجموعة الموضوعاتية المعنية، تم اعتماد مقاربة منهجية تتوخى:

أولا: اعتماد الفترة 2009 - 2019 لتقييم تنزيل الإستراتيجية الوطنية للماء؛

ثانيا: اعتماد المحاور الستة الكبرى للإستراتيجية كموضوع للتقييم؛

ثالثا: تملك الرصيد الوثائقي المتعلق بقطاع الماء عموما، والإستراتيجية الوطنية للماء على وجه الخصوص، من خلال الاستثمار في محاضر العمل الرقابي للبرلمان بمجلسيه، التشريعات القانونية، التقارير الوطنية والدولية، الدراسات والأبحاث العلمية، ...؛

رابعا: اعتماد برنامج للزيارات الإستطلاعية، الميدانية، والمقابلات مع مختلف الجهات للوقوف على مدى تحقق أهداف الإستراتيجية؛

خامسا: الاستماع للمسؤولين عن القطاعات المعنية بالماء، وكذا عقد لقاءات مع فعاليات المجتمع المدني والهيئات المهنية وخبراء في المجال؛

سادسا: اعتماد برنامج للإطلاع على التجارب المقارنة الناجحة بغية استلهام توصيات عملية وذات فاعلية.

وقد تمت إحاطة عملية التقييم انطلاقا من معالجة إشكالية محورية تتعلق بمدى اعتماد المقاربة التشاركية والحقوقية في وضع الإستراتيجية الوطنية للماء، وتنزيل الحكومات المتعاقبة لمحاور الإستراتيجية وفق التوقعات المنتظرة، تجليات مظاهر عدم تحقيق أهداف الإستراتيجية، والآثار السوسيو - اقتصادية والسوسيو- اجتماعية المترتبة عن تطبيق الإستراتيجية الوطنية للماء.

وبعد سلسلة من اللقاءات وجلسات العمل، أصدرت المجموعة الموضوعاتية المؤقتة جملة من التوصيات لتثمين وإغناء مرتكزات المخطط الوطني للماء 2020 - 2050، وتمت مناقشة مختلف هذه المعطيات والتوصيات مع أعضاء الحكومة المعنيين مباشرة بالملف في الجلسة العامة ليوم الثلاثاء 09 فبراير 2021، وذلك بعد التأجيل الذي استوجبته ظروف مواجهة انتشار جائحة كورونا في دورة أبريل 2020.

وبالنسبة للسنة الأخيرة من ولاية مجلس المستشارين 2015-2021، فقد تم، في هذا الباب، تشكيل لجنة موضوعاتية جديدة مكلفة بالإعداد للجلسة السنوية 2020-2021، حول تقييم السياسات العمومية المرتبطة بالتشغيل، في رغبة لمواكبة التحديات القائمة على هذا المستوى، لا سيما في السياق المرتبط بتداعيات الأزمة الصحية غير المسبوقة ومتعددة الأبعاد التي يعيشها العالم منذ ظهور جائحة كوفيد - 19 في نونبر 2019، والتي كانت لها انعكاسات بالغة على صحة المواطنين وعلى الاقتصاد الوطني، وتأثر سوق الشغل خصوصا بالنسبة للقطاع الخاص والقطاع غير المهيكل، مما طرح عدة تحديات اجتماعية بالأساس، نتيجة للعواقب الوخيمة الناجمة عن التوقف الكلي أو الجزئي للأنشطة الاقتصادية الوطنية، خاصة الاختلالات في سلاسل الإنتاج والقيود على حركة اليد العاملة وعلى السفر وإغلاق الحدود.

وقد عملت المجموعة الموضوعاتية المعنية على تفحص برامج الحكومات المتعاقبة خلال الفترة ما بين 2012 - 2021، وما تضمنته من إجراءات ومبادرات تسعى لمعالجة إشكالية التشغيل، واستراتيجيات تنزيلها، من خلال الاستراتيجية الوطنية للتشغيل 2015 - 2025 أو المخطط الوطني للنهوض بالتشغيل (2017 - 2021).

ولمحاولة رصد مكامن القوة والضعف في تنزيل سياسات التشغيل، اعتمدت المجموعة الموضوعاتية منهجية عمل استندت على المؤشرات الاتية:

- تتبع معدلات مناصب الشغل وتحليلها واستنتاج دالتها الإحصائية والإجرائية وأثرها على الاقتصاد الوطني؛

- الوقوف على التباينات الجهوية بخصوص ملف التشغيل والبطالة والنقص في اليد العاملة؛

- رصد تطور مؤشرات الحكامة، من خلال الوقوف على اللجن والهيئات المحدثة في هذا الشأن واختصاصاتها في مجال الحكامة التي تعتمدها وزارة التشغيل كمقياس للتتبع والتدبير مع المواكبة للقوانين المؤطرة لها.

مستجد: إحداث المجموعة الموضوعاتية المؤقتة الخاصة بإصلاح التغطية الإجتماعية

تفاعلا مع التوجيهات الملكية السامية الواردة بخطب صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، ولا سيما خطاب عيد العرش بتاريخ 29 يوليوز 2020، وخطاب جلالته بمناسبة الذكرى السابعة والستين لثورة الملك والشعب يوم 20 غشت 2020، وخطاب جلالته السامي الموجه للبرلمان بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الخامسة من الولاية العاشرة بتاريخ 9 أكتوبر 2020.

ومن منطلق تركيبته المتنوعة والغنية بالكفاءات والخبرات من ممثلي المشغلين والأجراء والجماعات الترابية والغرف المهنية، وكذا الأسبقية المخولة له دستوريا في مناقشة القضايا الاجتماعية. وذلك، وفقا لأحكام الفقرة الثانية الفصل 78 من الدستور، يتحمل مجلس المستشارين مسؤولية مؤسساتية مباشرة للمساهمة في إعداد ومواكبة كل التغييرات المزمع إدخالها على مستوى السياسات والبرامج العمومية ذات الصلة بالتغطية الاجتماعية.

وبمبادرة من مجلس المستشارين، وبتجاوب سريع مع توجيهات جلالة الملك ودعوته لإرساء بناء جديد لمنظومة الحماية الاجتماعية، فقد قرر مجلس المستشارين إحداث مجموعة عمل موضوعاتية مؤقتة يعهد إليها إعداد تقرير في موضوع إصلاح التغطية الاجتماعية بالمغرب، إسهاما منه في النقاش المؤسساتي والتفكير الجماعي في إيجاد الحلول الناجحة والمقترحات التي يمكن أن تكون استرشاد السلطات العمومية في تنزيل هذا الورش المجتمعي الكبير.

وفي هذا السياق، فقد اعتمدت المجموعة الموضوعاتية المؤقتة مرجعيات مؤطرة، وهي كالآتي:

- خطب جلالة الملك في جميع المناسبات التي حثت جميع الفاعلين والمؤسسات للانخراط في ورش الحماية الاجتماعية؛

- الأحكام الدستورية المؤطرة للحقوق الأساسية ولاسيما الحماية الاجتماعية؛

- مقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين.

كما تم تحديد المحاور التي ستشتغل عليها مجموعة العمل الموضوعاتية المؤقتة، حيث تم الاتفاق على المحاور الأتية، تنفيذا لقرار مكتب المجلس، وهي:

1. تعميم التغطية الصحية الإجبارية؛
2. تعميم الاستفادة من التعويضات العائلية؛
3. توسيع الانخراط في نظام التقاعد؛
4. تعميم الاستفادة من التأمين على التعويض على فقدان الشغل.

وفيما يرتبط بمنهجية عمل المجموعة، فقد شرعت مجموعة العمل الموضوعاتية المؤقتة في اجتماعاتها المتعددة الى اقرار التصميم العام للتقرير، وهندسة مسار عمل اللجنة، ووضع أجندة زمنية محددة لإنجاز مهمتها.

وبعد عقد مجموعة من الاجتماعات، همت التداول بشأن أطوار ومراحل عمل اللجنة، تم تحديد منهجية الاشتغال في ثلاث مستويات، وهي كالأتي:

- المستوى الأول: يتجلى في الاشتغال على دراسة وتحليل مجموعة من التقارير والدراسات المتعلقة بالحماية الاجتماعية؛

- المستوى الثاني: تنظيم جلسات استماع للقطاعات الوزارية والمؤسسات المعنية بموضوع الحماية الاجتماعية، وكذا توجيه طلب للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي لإعداد دراسة حول منظومة التعويض عن فقدان الشغل وطرق إعادة تنظيمها وآليات توسيع الاستفادة منها والصيغ الممكنة لتمويلها، وتوجيه طلب رأي للمجلس الأعلى للحسابات لإعداد دراسة حول طرق واليات توسيع التغطية الاجتماعية «التقاعد» على جميع فئات المواطنين والصيغ الممكنة لتمويل واستدامة عملية التوسيع.

- المستوى الثالث: يتمثل في اجتماعات اللجنة المخصصة للدراسة والتحليل التي همت خلاصات التقارير ومضامين مداولات جلسات الإنصات التي تعقدها اللجنة، ووضع المقترحات والتوصيات.

كذلك، وفي إطار الشراكة بين مجلس المستشارين ومجلس الشيوخ الفرنسي، تم عقد بعض الجلسات مع لجنة الشؤون الاجتماعية بمجلس الشيوخ الفرنسي خصصت للمواضيع الاتية:

- عرض عام واليات تمويل نظام الحماية الاجتماعية؛
- أنظمة التقاعد؛
- التأمين عن المرض؛
- التعويض عن فقدان الشغل؛
- تمويل الحماية الاجتماعية ودور لجنة الشؤون الاجتماعية بمجلس الشيوخ الفرنسي.

وقد خلصت المجموعة الموضوعاتية المؤقتة الى اقرار مجموعة من التوصيات، وعددها خمسة وخمسين (55) توصية، جاءت على النحو الاتي:

- توصيتان (2) ضمن التوصيات العامة؛
- سبع (7) توصيات على صعيد الحكامة؛
- ثلاثة عشر (13) توصية على صعيد تمويل الحماية الاجتماعية؛
- أربع (4) توصيات على صعيد التشريع؛
- عشر (10) توصيات تهم التغطية الصحية الأساسية؛
- توصيتان (2) على صعيد التعويضات العائلية؛
- أربع (4) توصيات همت مجال التقاعد؛
- خمس (5) توصيات حول التعويض عن فقدان الشغل؛
- توصية واحدة (1) حول مراجعة منظومة حوادث الشغل والأمراض المهنية؛
- ثلاث (3) توصيات تهم الممارسة الاتفاقية للمغرب وتفعيل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية؛
- توصية واحدة (1) متعلقة بفعلية حقوق الفئات؛
- توصية واحدة (1) على مستوى تطبيق تشريع الشغل والتقليص من هشاشة الحماية الاجتماعية لأجراء القطاع الخاص؛
- توصيتان (2) على صعيد مجلس المستشارين.

خامسا: على مستوى الدبلوماسية البرلمانية

لقد تمكن مجلس المستشارين خلال الفترة الممتدة من أكتوبر 2015 إلى أكتوبر 2021 من مواصلة تعزيز عمله الدبلوماسي كواجهة محورية للدفاع عن القضايا الإستراتيجية للمملكة المغربية وخلق دينامية متجددة ومبادرات نوعية، مكنته من مراكمة الإنجازات وتحقيق المزيد من المكتسبات الدبلوماسية، سواء على مستوى الاتحادات والجمعيات البرلمانية الجهوية والقارية والدولية أو من خلال التعاون الثنائي مع البرلمانات الوطنية في مختلف مناطق العالم.

وقد جاء هذا العمل، سواء على مستوى الزيارات الرسمية المتبادلة والاستقبالات ولقاءات العمل والمجاملة أو في إطار مشاركات الشعب الوطنية الدائمة ووفود مجلس المستشارين في التظاهرات والمحافل البرلمانية الجهوية والقارية والدولية أو على مستوى تنظيم واحتضان المؤتمرات والندوات، تفعيلا ومواكبة للمبادرات والتوجهات الاستراتيجية المتضمنة في الخطب السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، كمرجعيات أساسية من أجل الارتقاء بالعمل الدبلوماسي البرلماني، ومن خلال عمل متعدد الأبعاد تلتئم فيه اليقظة والاستباقية والفعالية والتكامل مع مختلف الفاعلين ضمن منظومة الدبلوماسية الوطنية.

كما ارتكز العمل الدبلوماسي لمجلس المستشارين خلال هذه الفترة على الأهداف الواردة في خطة عمل مجلس المستشارين التي تم إرساؤها سنة 2015 من طرف مكتب المجلس، وكذا المخطط الاستراتيجي لمجلس المستشارين في مجال الدبلوماسية البرلمانية والعلاقات الخارجية، لاسيما المرتبط منها بتعزيز التموقع في التجمعات الإقليمية والقارية والدولية والانفتاح على مختلف مناطق العالم بهدف دحض المناورات المعادية والدفاع عن المصالح العليا للمملكة المغربية واستصدار مواقف داعمة لقضية وحدتنا الترابية وللمبادرة المغربية المقدامة للحكم الذاتي في الأقاليم الجنوبية.

وبناء على هذه المرتكزات والمرجعيات، فقد شهدت هذه الولاية نشاطا دبلوماسيا متميزا، إذ احتضن مجلس المستشارين وشارك في العديد من الملتقيات والتظاهرات الجهوية والقارية والدولية، تميز عمل وفوده فيها بالدفاع المتواصل عن القضايا الكبرى للمملكة المغربية وتأكيد موقف المملكة إزاء العديد من القضايا الاقليمية والدولية، بالإضافة إلى حشد الدعم للدبلوماسية الوطنية في إطار من التناغم مع أولوياتها الرئيسية المتمثلة أساسا في التوجه الإفريقي، وتعزيز وتدعيم العلاقات جنوب-جنوب والانفتاح وترسيخ التموقع الإستراتيجي على مستوى فضاءات جيوسياسية جديدة في منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي، إلى جانب مواصلة تمتين ومواكبة مسار العلاقات القائمة مع المنظمات البرلمانية الدولية والشركاء الأوروبيين من خلال طرح التجارب الرائدة لبلادنا في مختلف المجالات والقضايا الشاملة.

كما واصل المجلس تمتين وتعزيز العلاقات الثنائية ومتعددة الأطراف مع المجالس والمنظمات العربية والاسلامية في إطار التوجه التضامني لبلادنا مع كل القضايا العادلة بالعالمين العربي والاسلامي، وعلى رأسها تجديد الموقف الثابت والداعم للقضية الفلسطينية ولنضال الشعب الفلسطيني من أجل نيل حقوقه المشروعة في إقامة دولة حرة ومستقلة عاصمتها القدس الشريف.

على المستوى الإفريقي، يعتبر الحدث الأبرز الذي وسم حصيلة العمل الدبلوماسي لمجلس المستشارين خلال هذه الفترة، هو العودة التاريخية للمملكة المغربية إلى الحضن المؤسسي للاتحاد الإفريقي، والتي

جاءت كتتويج لدبلوماسية مباشرة ومبادرة وحكيمة ومتبصرة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، ولا شك أن عودة المملكة المغربية إلى حظيرة الإتحاد الإفريقي، بقدر ما اعتبرت انتصارا تاريخيا أسقط المخططات والمناورات التي تستهدف النيل من مصالح المملكة المغربية، فقد فتحت أمام البرلمان المغربي وضمنه مجلس المستشارين تحديات ورهانات ومهام جديدة، فرضت على البرلمانيين استلهام التحرك الدبلوماسي الذي قاده صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، وتحصين هذا المكتسب وإعطائه مضمونا ملموسا في علاقتهم مع إخوانهم وشركائهم البرلمانيين الأفارقة.

وبناء على هذه المرتكزات المرجعية اعتمد مكتب مجلس المستشارين استراتيجية العمل الدبلوماسي الخاصة بإفريقيا، وعملت مختلف مكونات المجلس على بلوغ الأهداف المسطرة، حيث تحققت العديد من المنجزات والمكتسبات، يمكن حصر معالمها البارزة في العناصر التالية:

- ترسيم انضمام البرلمان المغربي للبرلمان الإفريقي؛
- توقيع الاتفاقية الإطار مع برلمان المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (سيديياو)؛
- إرساء أسس «دبلوماسية برلمانية اقتصادية» تمكن من استكشاف سبل وإمكانيات تعزيز التعاون الاقتصادي الإفريقي العربي، حيث نظم مجلس المستشارين المنتدى البرلماني الاقتصادي الإفريقي العربي تحت شعار «من أجل بناء نموذج تكاملي للتعاون الإقليمي»، حيث توج المنتدى بقرار تأسيس»الشبكة البرلمانية حول الأمن الغذائي في إفريقيا والعالم العربي»؛
- مواصلة تعزيز الحضور المتميز لمجلس المستشارين داخل أجهزة الاتحاد البرلماني الإفريقي واحتضان البرلمان المغربي لأشغال مؤتمره ال 39 وفعاليات الدورتين 69 و70 للجنته التنفيذية، واجتماع لجنة النساء البرلمانيات للاتحاد البرلماني الإفريقي؛
- تنظيم اللقاء التشاوري لممثلي البرلمانات الإفريقية، بمناسبة انعقاد مؤتمر قمة الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة حول تغير المناخ الكوب22 بمراكش؛
- تنظيم اللقاء البرلماني الإفريقي التشاوري يوم 27 أكتوبر 2017 بمقر البرلمان المغربي تحضيرا لمؤتمر قمة الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة حول تغير المناخ الكوب23 ببون؛
- احتضان البرلمان المغربي لأشغال الدورة 27 للجمعية الجهوية الإفريقية التابعة للجمعية البرلمانية للفرنكفونية يومي 14 و15 يونيو 2019، حيث تناول المشاركون خلال هذه الدورة عددا من المواضيع تتعلق أساسا بـ «الاندماج الجهوي في إفريقيا»، و «النظام البرلماني في إفريقيا: التحديات الجديدة»؛
- احتضان البرلمان المغربي للاجتماع المشترك للجنتين الدائمتين المعنيتين بالتجارة والنقل التابعتين للبرلمان الإفريقي والندوتين حول «التجارة البين-افريقية في إطار اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية ZLECAF» و»حماية المعطيات الشخصية والاقتصاد الرقمي في إفريقيا» بتعاون مع الاتحاد العام لمقاولات المغرب، خلال الفترة الممتدة من 2 إلى غاية 7 مارس 2020؛
- تنظيم البرلمان المغربي بمجلسيه للقاء التشاوري لرؤساء البرلمانات الإفريقية حول وضعية البرلمان الإفريقي يوم 08 يوليوز 2021، وهو اللقاء الذي توج ببيان ختامي أكد على ضرورة صيانة وتعزيز

الديمقراطية بالقارة الإفريقية، والاتحاد من أجل برلمان إفريقي شرعي وفاعل وذي مصداقية، وجعله رافعة أساسية لتعزيز التكامل الإفريقي. كما أصدر الاجتماع «نداء من أجل اللقاحات والدواء للجميع في إفريقيا» ثمن فيه المشاركون عاليا التدابير التي أمر صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده باتخاذها منذ الأشهر الأولى لانتشار وباء كوفيد19، والمتمثلة خاصة في إرسال مساعدات طبية عاجلة إلى عدد من البلدان الإفريقية. كما أشاد المشاركون بالجهود المغربية التي يقودها جلالته لضمان السيادة الإفريقية في مجال اللقاحات والتي أثمرت إطلاق مشروع لتصنيع وتعبئة اللقاح المضاد لكوفيد19 ولقاحات أخرى بالمغرب والتي ستستفيد منها الشعوب الإفريقية.

- وبخصوص منطقة أمريكا اللاتينية والكرايبب، فقد أفرد لها مجلس المستشارين خلال هذه الولاية أولوية خاصة، بغاية تدارك ضعف الحضور والتموقع البرلماني على مستوى هذه الواجهة ومن أجل محاصرة مناورات خصوم الوحدة الترابية للمملكة المغربية في المجالس الوطنية والمنظمات البرلمانية الجهوية والقارية بهذه المنطقة، حيث اعتمد مجلس المستشارين استراتيجية العمل الدبلوماسي الخاصة بمنطقة أمريكا اللاتينية والكرايبب، وهي الاستراتيجية التي ارتكزت على التوجه الاستراتيجي لبلادنا في تعزيز التعاون جنوب-جنوب، وترصيد الآفاق الواعدة التي فتحتها الزيارة التاريخية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده لدول المنطقة سنة 2004.

ولعل أبرز معالم المكتسبات والمنجزات التي ميزت حصيلة العمل الدبلوماسي لمجلس المستشارين، على مستوى هذه المنطقة، تتجسد في معطيين ومكتسبين أساسيين:

- يتمثل الأول في استكمال التموقع الإستراتيجي للمجلس بالمنطقة، من خلال التوقيع على مذكرات التفاهم مع العديد من المجالس المماثلة، وكذا اتفاقيات الانضمام بصفة «عضو ملاحظ دائم» أو بصفة «عضو شريك متقدم» لدى أهم التجمعات البرلمانية الجهوية والإقليمية بأمريكا اللاتينية والكرايبب، وعلى رأسها برلمان أمريكا اللاتينية والكارايبب PARLATINO، برلمان أمريكا الوسطى PARLACEN والبرلمان الأنديني PARLANDINO، فضلا عن فتح قنوات التواصل والتعاون مع برلمان الميركوسور PARLASUR.

- ويتجسد الثاني في كون هذا التموقع الإستراتيجي والحضور المتميز والترافع المتواصل لممثلي مجلس المستشارين بهذه المنطقة، وكذا الاتفاقيات الموقعة والزيارات المتبادلة، ولاسيما التظاهرات والزيارات التي برمجها المجلس إلى الأقاليم الجنوبية للمملكة المغربية لفائدة وفود أمريكا اللاتينية والكرايبب، أسهم إلى جانب المجهودات والأدوار التي لعبها مختلف الفاعلين ضمن منظومة الدبلوماسية الوطنية، في استصدار المواقف المتقدمة وغير المسبوقة بالمنطقة بخصوص قضية الوحدة الترابية للمملكة المغربية، والتي عبرت عنها برلمانات الدول والتجمعات البرلمانية بأمريكا اللاتينية، خصوصا المواقف الرسمية لكل من برلمان أمريكا الوسطى والتي تضمنها «إعلان العيون» الذي صدر عقب اللقاء الذي جمع مكتب مجلس المستشارين مع المكتب التنفيذي لبرلمان أمريكا الوسطى بمدينة العيون المغربية ومواقف منتدى رئيسات ورؤساء المجالس التشريعية بأمريكا الوسطى والكرايبب وخصوصا من خلال «إعلان الرباط» الذي توج أشغال المنتدى في دورته ال35 التي احتضنها البرلمان المغربي، إلى

جانب مواقف البرلمان الأنديني وبرلمانات دول كل من جمهورية الشيلي، البارغواي، البرازيل، البيرو، كولومبيا، هايتي، غواتيمالا، الإكوادور، وكوستاريكا من خلال تصريحات وبيانات وملتمسات داعمة لجهود المملكة المغربية لإيجاد حل نهائي للنزاع المفتعل حول الصحراء المغربية، ومقرة بمصداقية وجدية المبادرة المغربية للحكم الذاتي تحت السيادة الوطنية للملكة المغربية.

أهمية ومصداقية هذا التموقع والتحول غير المسبوق في مواقف البرلمانات الوطنية والاتحادات البرلمانية الجهوية والإقليمية بالمنطقة، كرسته وجسدته المواقف التي عبرت عنها على إثر تطورات الوضع بالمعبر الحدودي للكركرات، حيث أصدر برلمان أمريكا اللاتينية والكراييب وبرلمان أمريكا الوسطى والأمانة العامة لمنتدى رئيسات ورؤساء المجالس التشريعية بأمريكا الوسطى والكراييب إلى جانب البرلمانات الوطنية لكل من الإكوادور والشيلي وغواتيمالا والبارغواي والبيرو وهايتي، بيانات وبلاغات رسمية عبرت من خلالها عن تضامنها ودعمها للتدخل السلمي للمملكة المغربية ولحقها المشروع في حماية أراضيها وضمان حرية التنقل المدني والتجاري بحدودها، وهو ما شكل تحولا مفصليا في مواقف برلمانات المنطقة وفي علاقات البرلمان المغربي مع البرلمانات الوطنية والتجمعات والمنظمات البرلمانية بأمريكا اللاتينية والكراييب.

وفضلا عن كل هذه المكتسبات والمعطيات، فإن أهم ما ميز هذه الفترة يتمثل في شرف تمثيل السيد رئيس مجلس المستشارين، لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، في مراسيم تنصيب رؤساء الدول الصديقة والشقيقة ويتعلق الأمر بكل من فخامة السيد إسماعيل عمر جيله، رئيسا لجمهورية جيبوتي، وفخامة السيد ألفا كوندي، رئيسا لجمهورية غينيا، وفخامة السيد دانيلو ميدينا، رئيسا لجمهورية الدومنيكان، وفخامة السيد لويس ألبرتو لاكايي، رئيسا لجمهورية الأوروغواي.

جدير بالذكر أن رئيس مجلس المستشارين، السيد عبد الحكيم بن شماش، قد حظي بتوشيح من طرف منتدى رئيسات ورؤساء المجالس التشريعية بأمريكا الوسطى والكراييب، إلى جانب توشيحه من طرف الجمعية الوطنية لجمهورية الإكوادور، كما تميزت الفترة كذلك بتوشيح الخليفة الأول لرئيس مجلس المستشارين، السيد عبد الصمد قيوح، من طرف جمهورية البرازيل الاتحادية، فضلا عن توشيح كل من الخليفة الرابع، السيد عبد القادر سلامة، وأمين المجلس، السيد أحمد الخريف، من طرف الجمعية الوطنية لجمهورية الإكوادور، وهي التوشيحات التي تعتبر بمثابة عرفان وتقدير للأدوار التي لعبها المجلس في تمتين العلاقات الثنائية ومتعددة الأطراف مع البرلمانات الوطنية والاتحادات الإقليمية والجهوية بمنطقة أمريكا اللاتينية والكراييب.

ولقد ساهمت كل هذه الإنجازات في تأهيل مجلس المستشارين ليكون جسرا للتواصل والحوار والتعاون البرلماني الإفريقي- الأمريكو لاتيني، حيث تمكن مجلس المستشارين من أن يكون حلقة وصل ومنصة متينة لتعزيز التواصل والتعاون البرلماني بين المنطقتين، من خلال العديد من المبادرات والأنشطة التي توجت بمصادقة رؤساء كل الاتحادات الجهوية والقارية بإفريقيا وأمريكا اللاتينية، إلى جانب رئيسي مجلسي البرلمان المغربي، وبحضور رئيسة الاتحاد البرلماني الدولي يوم فاتح نونبر 2019، على الإعلان التأسيسي للمنتدى البرلماني لدول إفريقيا وأمريكا اللاتينية «أفرولاك»، كإطار مرجعي للعمل المشترك وفضاء للحوار، وآلية للترافع وإسماع صوت شعوب إفريقيا وأمريكا اللاتينية والكراييب في مختلف المحافل البرلمانية الدولية،

وكذا مواجهة التحديات المشتركة، وهو ما جسده الاجتماع المشترك لفاتح يونيو 2020 والذي جمع السيد رئيس مجلس المستشارين، رئيس رابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة بإفريقيا والعالم العربي برئيسات ورؤساء كافة الاتحادات البرلمانية الجهوية والإقليمية بأمريكا اللاتينية والكراييب لتدارس سبل التعاون البرلماني لمواجهة تداعيات جائحة كوفيد 19.

وبخصوص العالم العربي والإسلامي، فقد تميزت هذه الولاية بتنظيم والمشاركة في العديد من التظاهرات البرلمانية، فضلا عن استقبال وتبادل الزيارات مع العديد من رؤساء وممثلي البرلمانات الوطنية والاتحادات البرلمانية العربية والإسلامية، ومن أبرز ما ميز حصيلة المجلس على هذا المستوى، نخص بالذكر:

- احتضان البرلمان المغربي للمؤتمر 24 للاتحاد البرلماني العربي يومي 20 و21مارس 2017 والذي توجت أشغاله برئاسة البرلمان المغربي للاتحاد كتقدير لجهود المملكة المغربية في خدمة قضايا الأمة العربية والإسلامية، وتقوية العمل البرلماني العربي ؛
- احتضان البرلمان المغربي، تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، لفعاليات الدورة الرابعة عشرة لاتحاد مجالس الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي خلال الفترة الممتدة من 11 إلى 14 مارس 2019؛
- اقتراح بند طارئ بعنوان «ضمان وتنفيذ آلية حماية دولية للشعب الفلسطيني، وفقا للأحكام ذات الصلة من القانون الإنساني الدولي: دور البرلمانات والاتحاد البرلماني الدولي» خلال الجمعية العامة المائة والأربعون للاتحاد البرلماني الدولي التي انعقدت بالدوحة خلال الفترة الممتدة من 06 إلى 10 أبريل 2019؛
- زيارة السيدة أمل عبد الله القبيسي، رئيسة المجلس الوطني الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة للمملكة المغربية خلال الفترة الممتدة من 11 إلى 14 مارس 2019 والتوقيع على مذكرة تفاهم للتعاون الثنائي بين المجلسين؛
- زيارة السيد مصطفى سنتوب، رئيس الجمعية الوطنية الكبرى لجمهورية تركيا، للمملكة المغربية يومي 13 و14 مارس 2019؛
- زيارة رئيس مجموعة الصداقة البرلمانية العمانية المغربية بمجلس الدولة لسلطنة عمان، السيد عبد القادر بن سالم الذهب، للمملكة المغربية، خلال الفترة الممتدة من فاتح إلى 04 أبريل 2019؛
- احتضان البرلمان المغربي للاجتماع الاستثنائي الثالث للجنة التنفيذية لاتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي يوم 17 يوليوز 2019؛
- احتضان مجلس المستشارين لملتقى القيادات الشبابية المستقبلية المغاربية يوم 13 يوليوز 2019؛
- زيارة وفد عن مجموعة الصداقة السعودية المغربية بمجلس الشورى السعودي، برئاسة السيد عساف بن سالم أبوثنين، رئيس اللجنة، للمملكة المغربية، أيام 27 - 30 أكتوبر 2019؛
- زيارة وفد برلماني عن مجلس النواب الليبي، برئاسة السيد عبد المنعم عمار سعد بالكور، للمملكة المغربية، أيام11 - 13 نونبر 2019؛

- زيارة وفد عن «رابطة برلمانيون لأجل القدس» للمملكة المغربية، أيام02 - 04 دجنبر 2019؛
- زيارة رئيس الجمعية الاستشارية الشعبية بإندونيسيا، السيد بامبانغ سويساتيو، للمملكة المغربية، أيام 23- 27 دجنبر 2019؛
- زيارة رئيس المجلس الأعلى للدولة بدولة ليبيا، السيد خالد عمار المشري، للمملكة المغربية، يومي 12 و13 مارس 2020؛
- زيارة رئيس المجلس الأعلى للدولة بدولة ليبيا، السيد خالد عمار المشري على رأس وفد رفيع المستوى، للمملكة المغربية، أيام 26 - 28 يوليوز 2020.

وعلى صعيد التعاون العربي – الإفريقي، شكل مجلس المستشارين جسرا للتواصل بين المنطقتين من خلال:

- رئاسة السيد عبد الحكيم بن شماش، رئيس مجلس المستشارين، لرابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في إفريقيا والعالم العربي، خلال مؤتمرها العاشر الذي احتضنه مجلس المستشارين، اعترافا بالجهود التي بذلها مجلس المستشارين لتعزيز التعاون البرلماني العربي الإفريقي وإقرارا للدور الريادي للمملكة المغربية في تطوير التعاون والتنمية في العالمين الإفريقي والعربي؛
- تأسيس الشبكة البرلمانية للأمن الغذائي في إفريقيا والعالم العربي وإسناد الرئاسة لمجلس المستشارين في شخص رئيسها السيد عبد الحكيم بن شماش؛
- تنظيم مجلس المستشارين ورابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في إفريقيا والعالم العربي، بشراكة مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان، للندوة الدولية حول تجارب المصالحات الوطنية التي تسعى إلى تحقيق الاستقرار السياسي والسلم الاجتماعي وبناء السلام، حيث اندرج هذا اللقاء في إطار تنزيل برنامج عمل الرابطة الذي تمت المصادقة عليه في مؤتمرها العاشر المنعقد بالمملكة المغربية يومي 20 و21 شتنبر 2017، والمتضمن لموضوعات متعددة منها جهود بناء السلام وحل النزاعات والأزمات السياسية والعدالة الانتقالية في إفريقيا والعالم العربي؛
- تنظيم مجلس المستشارين للاجتماع التأسيسي للشبكة البرلمانية للأمن الغذائي في إفريقيا والعالم العربي والمصادقة على مشروع ميثاقها التأسيسي يوم 16 يناير 2019. ومن أبرز ما ميزعمل الشبكة تنظيم ندوة دولية حول الأمن الغذائي، بشراكة مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) خلال الفترة الممتدة من 30 إلى فاتح نونبر 2019، وذلك انطلاقا من مسعى المساهمة في المجهودات العالمية ذات الصلة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولاسيما الهدف الثاني المتعلق بالقضاء على الجوع بحلول عام 2030 وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة.

وعلى المستوى الأورومتوسطي، واصل مجلس المستشارين عبر شعبه الوطنية الدائمة لدى المؤسسات البرلمانية الأوروبية والمتوسطية، ومن خلال تنظيم الزيارات المتبادلة واحتضان والمشاركة في الندوات والمنتديات الثنائية ومتعددة الأطراف، الدفاع عن القضايا المركزية لبلادنا، وعلى رأسها قضية الوحدة الترابية.

فعلى مستوى تنظيم واحتضان التظاهرات الأورومتوسطية، تميزت هذه الفترة بعقد قمة طنجة من

خلال تنظيم المؤتمر الثالث لرؤساء البرلمانات والدورة 12 للجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط في موضوع: «جميعا من أجل مستقبل مشترك في الفضاء الأورو- متوسطي» وتنظيم ندوة حول «محاربة الإرهاب والتطرف العنيف في البحر الأبيض المتوسط: أي تعاون بين الضفتين؟ (المغرب نموذجا)».

كما تم إحداث مجموعة الصداقة والتعاون المغربية الأوروبية لتكون آلية متقدمة ومكملة لعمل اللجنة البرلمانية المغربية الأوروبية المشتركة ولتعزيز التصدي لمخططات خصوم الوحدة الترابية للمملكة المغربية داخل البرلمان الأوروبي من خلال إسقاط التعديلات المناوئة بشأن تقاريره الدورية، وعلى رأسها «التقرير بشأن وضعية حقوق الإنسان والديمقراطية في العالم وسياسة الإتحاد الأوروبي في هذا المجال» و «التقرير الخاص بالسياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي»، بالإضافة للاتفاقيات المتعلقة بالصيد البحري والفلاحة.

وتميزت هذه الفترة كذلك بإطلاق دينامية متميزة في علاقات التعاون بين مجلس المستشارين والجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في إطار وضع «شريك من أجل التعاون»، توجت بالقرار التاريخي للجمعية بإسناد احتضان البرلمان المغربي لفعاليات مؤتمرها برسم 2019 ومنح البرلمان المغربي شراكة متقدمة على مستوى ملفات استراتيجية مثل الهجرة والأمن والبيئة.

وعلى مستوى المنتديات البرلمانية كآليات أساسية ومتقدمة لتعزيز العلاقات البين-برلمانية، فقد نظم البرلمان المغربي النسخة الثالثة من المنتدى البرلماني المغربي الفرنسي بالرباط، وساهم في تنظيم الدورة الرابعة من المنتدى البرلماني الإسباني المغربي بالعاصمة مدريد والمنتدى البرلماني الفرنسي المغربي بباريس.

أما على مستوى الزيارات الثنائية، فأهم ما ميز هذه الفترة هي زيارة العمل التي قام بها السيد حكيم بن شماش، رئيس مجلس المستشارين، لكل من المملكة المتحدة وجمهورية التشيك وجمهورتي سلوفينيا والنمسا والتي تخللتها لقاءات عمل مع المسؤولين الحكوميين والبرلمانيين تناولت تقوية التعاون في مختلف المجالات.

وعلى مستوى التعاون البرلماني بمنطقة آسيا، فإلى جانب الدول العربية الشقيقة المتموقعة بالمنطقة الأسيوية، والتي تم التطرق الى أبرز معالم التعاون البرلماني بشأنها في الشق المتعلق بالمستوى العربي، فقد تميزت هذه الفترة بزيارات نوعية ومثمرة لوفود مجلس المستشارين، يمكن حصر أبرزها في المحطات التالية:

- زيارة العمل التي قام بها السيد عبد الحكيم بن شماش، رئيس مجلس المستشارين، لليابان، والتي شكلت مناسبة عبر فيها الجانبان عن ارتياحهما القوي لمستوى العلاقات المتميزة التي تجمع بين البلدين، في إطار العلاقة الطيبة التي تربط بين قائدي البلدين، صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده وصاحب الجلالة الإمبراطور أكيهيتو، إمبراطور اليابان، والقائمة على التقدير المتبادل والقواسم الثقافية والقيم الإنسانية المشتركة. وقد توجت الزيارة بالاتفاق على تفعيل مقترح رئيس مجلس المستشارين، السيد عبد الحكيم بن شماش، القاضي بإحداث «منتدى برلماني بين مجلس المستشارين المغربي ومجلس المستشارين الياباني»، سينظم مجلس المستشارين أول نسخة منه بالرباط؛
- زيارة العمل التي قام بها السيد Hirofumi Nakasone، رئيس لجنة الشؤون الخارجية بمجلس المستشارين الياباني، للمملكة المغربية خلال الفترة الممتدة من 08 إلى 12 شتنبر 2019؛

- زيارة رئيس مجلس المستشارين، السيد عبد الحكيم بن شماش، لجمهورية الصين الشعبية بدعوة من السيد يوشينغشين، رئيس اللجنة الوطنية للمؤتمر الاستشاري السياسي للشعب الصيني، حيث شكلت نقلة نوعية في تاريخ العلاقات البرلمانية المغربية الصينية وأتت في سياق تعزيز علاقات الشراكة المتميزة التي تجمع بين المملكة المغربية وجمهورية الصين الشعبية، والتي توطدت أكثر بعد الزيارة التاريخية التي قام بها صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده لجمهورية الصين الشعبية خلال شهر ماي 2016، والآفاق الواعدة التي فتحتها تلك الزيارة الميمونة لإقامة شراكة استراتيجية شاملة بين البلدين؛
- زيارة العمل التي قام بها السيد Wang Min، نائب رئيس لجنة الشؤون الخارجية باللجنة الوطنية للمؤتمر الاستشاري السياسي للشعب الصيني، نائب رئيس مجموعة الصداقة الصينية الافريقية، للمملكة المغربية يومي 05 و06 شتنبر 2019.

وعلى مستوى الاتحاد البرلماني الدولي، فقد عمل مجلس المستشارين على تعزيز حضوره وتموقعه الوازن من خلال العديد من المقترحات والمبادرات النوعية، والتي تجسدت خصوصا في:

- تنظيم الاجتماع البرلماني الدولي بمناسبة انعقاد الكوب 22 بمراكش، من أجل التداول في القضايا المرتبطة بدور البرلمانات في تفعيل مضامين «اتفاق باريس»، وكذا تفعيل «المخطط البرلماني حول التغيرات المناخية»؛
- تقديم رئيس مجلس المستشارين، السيد عبد الحكيم بن شماش، مقترحا، باسم البرلمان المغربي، يرمي إلى اعتماد برنامج عمل في إطار الإستراتيجية الجديدة للاتحاد البرلماني الدولي لـ 2017 تحت عنوان: «وضع العدالة الاجتماعية في قلب التنمية المستدامة»، حيث تم إدراج إعلان الرباط للعدالة الاجتماعية ضمن الوثائق المرجعية لاستراتيجية عمل الاتحاد البرلماني الدولي برسم الفترة الممتدة من سنة 2017 إلى منتهى سنة 2021؛
- اعتماد بند طارئ مقدم من طرف مجلس المستشارين حول إنهاء الأزمة الإنسانية الخطيرة، الاضطهاد، والهجمات العنيفة على الروهينغيا، باعتبارها تهديدا للسلم والأمن الدوليين، وضمان عودتهم غير المشروطة والآمنة إلى وطنهم في ميانمار؛
- مواكبة برلمانية للمؤتمر الدولي للهجرة الذي نظمته بلادنا بمدينة مراكش يومي 10 و11 دجنبر 2018 من أجل إقرار الميثاق العالمي من أجل هجرات آمنة، منظمة ومنتظمة من خلال تنظيم البرلمان المغربي للمؤتمر البرلماني الدولي حول الهجرة بتعاون مع الاتحاد البرلماني الدولي يومي 05 و06 دجنبر 2018؛
- زيارة عمل السيدة Gabriela Cuevas، رئيسة الاتحاد البرلماني الدولي للمملكة المغربية يومي 06 و07 دجنبر 2018؛
- مشاركة السيدة Gabriela Cuevas، رئيسة الاتحاد البرلماني الدولي في الندوة الدولية حول الأمن الغذائي، والتي نظمها مجلس المستشارين ورابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في إفريقيا والعالم العربي بشراكة مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) خلال الفترة

الممتدة من 30أكتوبر إلى فاتح نونبر 2019.

وخلال فترة الحجر الصحي الذي فرضته جائحة كورونا، واصل مجلس المستشارين عمله في إطار خارطة طريق تمت بلورتها من طرف مكتب المجلس لتدبير العمل الدبلوماسي في سياق حالة الطوارئ الصحية، بالإضافة إلى رقمنة العمل الدبلوماسي لمجلس المستشارين عبر اتخاذ تدابير مكملة للإجراءات القائمة، وتطوير وسائل العمل عن بعد ووضع الإطار التقني المناسب للأنشطة الدبلوماسية، والذي أمن مشاركة أعضاء الشعب الوطنية الدائمة للمجلس لدى الاتحادات البرلمانية الجهوية والقارية والدولية في الاجتماعات والمؤتمرات التي عقدتها هذه الأخيرة بتقنية التناظر المرئي.

كما عملت مكونات مجلس المستشارين على مواصلة حشد الدعم لقضية وحدتنا الترابية، وتحقيق التضامن الإفريقي ودعم مبادرة صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصرة الله وأيده من أجل خطة إفريقية موحدة وتضامنية لدعم الدول الإفريقية في مكافحة فيروس كورونا المستجد، والانخراط في الجهود العالمية الرامية للتصدي لوباء فيروس كوفيد19.

وقد سجل مجلس المستشارين بكل اعتزاز مواقف الإشادة والتنويه التي أصدرتها الاتحادات الجهوية والقارية والدولية حول الإستراتيجية المتفردة التي اعتمدتها المملكة المغربية في مواجهة فيروس كورونا المستجد والتي أجمعت كلها على التنويه بالنموذج المغربي وبإجراءاته الاستباقية من أجل محاصرة الوباء، ويتعلق الأمر بمواقف كل من الاتحاد البرلماني الدولي، والبرلمان الإفريقي، وبرلمان أمريكا اللاتينية والكراييب، وبرلمان أمريكا الوسطى، والبرلمان الأنديني، ومنتدى رئيسات ورؤساء المجالس التشريعية بأمريكا الوسطى والكراييب.

وعلى إثر التطورات التي عرفها المعبر الحدودي للكركرات الذي يربطنا بالجمهورية الإسلامية الموريتانية الشقيقة ومن خلالها مع العمق الإفريقي لبلادنا، فقد واصل مجلس المستشارين تعزيز المكتسبات وتحقيق التعبئة الشاملة لكل مكوناته وتجنيدها وراء القيادة الحكيمة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، حيث عمل المجلس على التواصل مع كافة المنظمات والاتحادات البرلمانية الجهوية والإقليمية والدولية ومراسلتها من أجل إحاطتها بحقيقة الوضع وبصوابية وحكمة وسلمية التدخل المغربي بالمنطقة، وتجديد الترافع حول عدالة قضيتنا الوطنية ومواصلة حشد الدعم للمبادرة المقدامة للحكم الذاتي بالأقاليم الجنوبية تحت السيادة الوطنية والترابية للمملكة المغربية، كسقف واقعي وحل سلمي واحد ووحيد لهذا النزاع المفتعل حول الصحراء المغربية.

وقد تكمن مجلس المستشارين من استصدار مواقف التضامن والتأييد من العديد من البرلمانات الوطنية والاتحادات الجهوية والإقليمية، والتي أجمعت على رفضها للمس بوحدة المغرب واستقراره، ودعمها لعملياته السلمية الهادفة إلى إرساء حرية التنقل المدني والتجاري واستتباب الأمن والاستقرار بالحدود المغربية الموريتانية وبالمنطقة ككل.

سادسا: على مستوى الانفتاح على المحيط الخارجي واحتضان الحوار العمومي والنقاش المجتمعي التعددي

لم يدخر مجلس المستشارين جهدا في استثمار كل الفرص المتاحة لإطلاق مسار نقاش عمومي تعددي وتشاركي بشأن عدد من المواضيع والقضايا ذات الصلة بطبيعة وخصوصية هذه المؤسسة، باعتبارها غرفة برلمانية تتميز بتعدد التخصصات والتمثيليات الترابية والمهنية والنقابية، وتتوفر على جميع مقومات الأداء الناجع لدورها كغرفة تترجم بدقة تطلعات المجالات الترابية والفاعلين المهنيين والنقابيين والمدنيين. وهو ما يجعل منها «الفضاء الطبيعي» للنقاش العمومي البناء،ولتلاقح الأفكار والآراء إغناء لتجربتنا الديمقراطية. كما جاء في الخطاب الملكي السامي بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الخامسة من الولاية التشريعية التاسعة بمقر البرلمان، حيث أكد جلالة الملك،حفظه الله وأيده، أن الدستور قد أعطى:«لمجلس المستشارين مكانة خاصة في البناء المؤسسي الوطني، في إطار من التكامل والتوازن مع مجلس النواب. فهو يتميز بتركيبة متنوعة ومتعددة التخصصات، حيث يضم مجموعة من الخبرات والكفاءات، المحلية والمهنية والاقتصادية والاجتماعية. لذا، يجب أن يشكل فضاء للنقاش البناء، وللخبرة والرزانة والموضوعية، بعيدا عن أي اعتبارات سياسية.»

وانسجاما مع هذه الرؤية المتقاسمة التي تبلورت في شكل استراتيجية عمل مجلس المستشارين والتي يتم تحيينها كلما اقتضى السياق ذلك، وضعت من بين أهدافها «جعل المجلس فضاء للحوار العمومي والنقاش المجتمعي التعددي»من بين أهدافها، وذلك وعياً بأهمية الانفتاح على انشغالات واهتمامات المواطنين والمواطنات (البرلمان الذي يدير ظهره للمجتمع وقضاياه هو برلمان غير جدير بهذا الاسم).

لذلك عملت مختلف مكونات المجلس، رئاسة وفرق ومجموعات برلمانية، على إطلاق مجموعة متكاملة ومترابطة من الأوراش والمبادرات في شكل منتديات وملتقيات وندوات فكرية ولقاءات وأيام دراسية،لاسيما بخصوص الموضوعات الرئيسية لإعمال مقتضيات الدستور ذات الصلة بطبيعة تركيبته وكذا بمهامه واختصاصاته. وذلك قصد التشاور وتبادل وجهات النظر وإثراء الفكر بخصوص العديد من الأوراش الاستراتيجية الكبرى المترابطة والمتكاملة والمتقاطعة فيما بينها.

وتندرج هذه المقاربة ضمن مساعي المجلس الرامية إلى التفاعل مع نبض المجتمع، وتهدف من بين ما تهدف إليه نقل الانشغالات والمطالب الاجتماعية من الشارع إلى الفضاء المؤسساتي.

1 - تنشيط الحوار العمومي حول قضايا إستراتيجية:

- **الندوة الدولية حول التشريع الانتخابي:** والتي تم تنظيمها بشراكة مع كل من المجلس الوطني لحقوق الإنسان والمؤسسة الدولية للنظم الانتخابية والجمعية المغربية للقانون الدستوري، يومي 19 و20 يناير 2016.

- **المنتدى البرلماني الدولي للعدالة الاجتماعية:** تفاعلا مع المرجعية الأممية التي كرست يوم 20 فبراير يوما عالميا للعدالة الاجتماعية، عمل المجلس على إرساء تقليد سنوي للاحتفاء بهذا الموعد الأممي من خلال تنظيم منتدى سنوي برلماني دولي للعدالة الاجتماعية،تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة، بغية تكريسه كثقافة في النسيج المؤسساتي الدستوري، ومساهمة من المجلس في مسار بناء النموذج المغربي للعدالة الاجتماعية، تفعيلا للأدوار المنوطة بالبرلمانات الوطنية في مجال العدالة الاجتماعية كما أقرها الاتحاد البرلماني الدولي في العديد من قراراته.

ويكاد يكون مجلس المستشارين تجربة متفردة على صعيد برلمانات العالم، إذ ليس هناك برلمان يخلد بشكل سنوي هذه المناسبة الأممية بمنطق احتضان نقاش عمومي تعددي حول موضوع العدالة الاجتماعية، لارتباطها الوثيق بالولوج إلى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية. علما بأن دستور بلادنا يتضمن مبادئ والتزامات إيجابية «Obligations positives» وكذا أهداف ذات قيمة دستورية تندرج جميعها في مسعى تحقيق العدالة الاجتماعية.

- **الملتقى البرلماني للجهات:** تفعيلا لدوره المركزي بما هو امتداد مؤسساتي للجهات، مجاليا، مهنيا، اجتماعيا، واقتصاديا، وبما هو حاضنة أساسية للأسئلة المستجدة في الساحة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتنزيلا للرؤية التي ترمي إلى جعله «صوت الجهات بامتياز»، وإعطاءه خاصية متفردة تنسجم مع الاختصاصات والأدوار الجديدة التي منحها له دستور 2011. وذلك في إطار:

- تفعيل التوجيهات الملكية السامية لجلالة الملك محمد السادس، أيده الله ونصره، الواردة في خطبه ذات الصلة بالجهوية، والتي تشكل مرجعية تاريخية وفلسفية، تنيرلنا طريق تنزيل الجهوية المتقدمة، كالتزام سيادي لدولة موحدة، تبتغي إصلاحا عميقا لهياكلها؛
- العمل بالمقتضيات الدستورية ذات الصلة بالجهات والجماعات الترابية، وكذا مقتضيات القانون التنظيمي المتعلق بالجهات وتلك المرتبطة بالجماعات الترابية الأخرى.
- التأكيد على أن الجهوية المتقدمة التي نبتغيها، يجب أن تكون قاطرة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وكذا الاصلاحات الديمقراطية. وفي إطار سيادة الدولة ووحدة ترابها الوطني. وكذا وحدتها السياسية والتشريعية والقضائية، وممارسة الدولة لاختصاصاتها المحددة بالدستور والقوانين كما هو الحال في كل الدول الموحدة.

وإيمانا بالأهمية القصوى التي يوليها جلالة الملك، نصره الله، لهذا الورش الإصلاحي الكبير الذي يتوخى إعادة صياغة بنية الدولة ونسق هياكلها بإضفاء المزيد من الديموقراطية على تدبير الشأن العام، وضمان تقاطع السياسات الوطنية والقطاعية والترابية؛ جعل المجلس من موضوع الجهوية المتقدمة ثاني الأوراش ذات الأولوية القصوى التي أطلقها المجلس ووضعها في موقع الصدارة في أجندة عمله وأنشطته، باعتبارها مشروعا إصلاحيا «دولتيا» كبيرا، وإطارا مؤسساتيا يقدم أجوبة على عدد من الأسئلة والاشكالات المرتبطة بالعدالة الاجتماعية في مختلف تمظهراتها، نظرا للأهمية الفائقة لمبادئ التنظيم الجهوي في تحقيق العدالة الاجتماعية خاصة مبدأي التعاون والتضامن المنصوص عليهما في الفصل 136 من الدستور.

وفي هذا الإطار، تم توطيد أسس الملتقى البرلماني للجهات الذي يعد بمثابة إطار مؤسساتي للتنسيق بين مختلف الفاعلين، من أجل تفعيل هذا الورش الدولتي الهام. ونتطلع من خلاله إلى جعل المجلس رافعة مؤسساتية للجهوية المتقدمة ومجلسا حاضنا للتنسيق المؤسساتي وللتفكير الجماعي في سبل ومقومات نجاح هذا الورش الإصلاحي المهيكل، من خلال الاشتغال على فكرة «برلمان الجهات» بمنطق ملتقيات سنوية لتمكين المجلس من بناء تجربة متفردة على الصعيد العالمي.

- **اليوم الدراسي حول مفهوم خطاب الكراهية بالمغرب:** بتعاون مع مجلس المستشارين نظمت «اللجنة

الوطنية لا لخطاب الكراهية بالمغرب»يوم الجمعة 3 يونيو 2016، يوما دراسيا حول مفهوم خطاب الكراهية بالمغرب، وذلك بمشاركة كل من مجلسي النواب والمستشارين ووزارة الشباب والرياضة والمندوبية الوزارية لحقوق الإنسان والمجلس الوطني لحقوق الإنسان والرابطة المحمدية للعلماء والمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري بالمغرب ومجلس أوربا، ومنظمة اليونيسكو، وثلة من الأكاديميين والأساتذة الباحثين ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات الدولية.

- **دور البرلمانات في آليات حقوق الإنسان: الآليات الاتفاقية الاستعراض الدوري الشامل**: بتعاون مع مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، نظمت المندوبية الوزارية لحقوق الإنسان دورة تكوينية يومي الجمعة 20 والسبت 21 مايو 2016 بمراكش لفائدة مستشارين وموظفين بمجلس المستشارين حول الموضوع المذكور.

- **اللقاء الدراسي حول «آليات التعاون بين البرلمان والمجتمع المدني»**: نظّم مجلس المستشارين، بشراكة وتعاون مع المركز الدولي لقوانين منظمات المجتمع المدني بالمغرب(ICNL) يوم الخميس 16 يونيو 2016، لقاء دراسيا حول «آليات التعاون بين البرلمان والمجتمع المدني» بحضور برلمانيين وفاعلين جمعويين وخبراء وباحثين وإعلاميين.

- **الندوة الدولية في موضوع «مغاربة العالم والجهوية الموسعة»**: نظم مجلس المستشارين بشراكة مع مجلس الجالية المغربية بالخارج ندوة دولية في موضوع «مغاربة العالم والجهوية الموسعة» يومي 27 و28 يوليوز 2016 بمقر المجلس.

- **ورش مراجعة النظامين الداخليين لمجلسي البرلمان**: تم إطلاق ورش مراجعة النظامين الداخليين لمجلسي البرلمان في يوم دراسي نظمه البرلمان بمجلسيه يوم الأربعاء 13 يناير 2016، وتميز هذا اللقاء بمناقشة مجموعة من القضايا التي تهم العمل البرلماني، وذلك في أفق تحقيق النجاعة البرلمانية المنشودة وتجسيد فعلي لمبدأ غرفتين لبرلمان واحد. واستهدف هذا اليوم الدراسي ملامسة مجموعة من القضايا التي تهم الأداء البرلماني والاجابة على جملة من التساؤلات وتقديم توضيحات بشأن عدد من القضايا والمواضيع التي تهم العمل البرلماني، في إطار ورشات تتعلق بتدقيق المساطر في المجال التشريعي والرقابة البرلمانية وتقييم السياسات العمومية وعلاقة البرلمان مع محيطه إلى جانب مدونة السلوك.

- **اليوم الدراسي في موضوع «معاشات البرلمانيين وسناريوهات الإصلاح»**: نظم مجلس المستشارين يوما دراسيا حول موضوع «معاشات البرلمانيين وسناريوهات الإصلاح» وذلك يوم الخميس 14 يناير 2016.

- **الندوة البرلمانية في موضوع «ملاءمة التشريعات الوطنية مع مضامين اتفاق باريس حول التغيرات المناخية»**: المنظمة بشراكة مع «مؤسسة وستمنستر للديمقراطية» و «معهد غرانثهام للأبحاث حول المناخ والبيئة»، والتي تمثل أولى الخطوات الرسمية في مسار أجرأة خطة العمل البرلمانية حول التغيرات المناخية، وبالخصوص ما يهم على التوالي: ملاءمة التشريع الوطني مع أهداف «اتفاق باريس» في مجالات التقليص والتكيف، وتقوية إطار مراقبة العمل الحكومي في مجال إعمال الالتزامات الناتجة عن اتفاق باريس وتحسين التناسق والتكامل بين الإطار التشريعي الوطني في مجال مكافحة آثار التغيرات المناخية وباقي الأهداف الاجتماعية كتخفيض نسب الفقرة والحد من مخاطر الكوارث وتحسين الولوج للطاقة والمساواة

بين الجنسين وحماية الأنظمة الإيكولوجية.

- **دور مجلس المستشارين في حماية وتعزيز حقوق الإنسان:** نظم مجلس المستشارين يوم الجمعة 16 دجنبر 2016، بمقر المجلس وبشراكة مع مؤسسة وستمنستر للديمقراطية ندوة برلمانية حول دور مجلس المستشارين في حماية و تعزيز حقوق الإنسان. وتندرج هذه الندوة، في إطار المبادرات الرامية إلى تقوية ومساندة مجلس المستشارين في حماية وتعزيز حقوق الإنسان على المستويين الوطني والدولي، وجاءت تزامنا مع احتفال المنتظم الدولي باليوم العالمي لحقوق الإنسان، وتكريسا لأهمية الدور الذي تلعبه البرلمانات في حماية و إرساء هذه الحقوق وتنفيذ التزامات الدولة.

- **ملائمة التشريعات الوطنية مع مضامين اتفاق باريس حول التغيرات المناخية:** نظم مجلس المستشارين، بشراكة مع «مؤسسة وستمنستر للديمقراطية» ومعهد غرانثهام للأبحاث حول المناخ والبيئة»، ندوة برلمانية حول موضوع: «ملائمة التشريعات الوطنية مع مضامين اتفاق باريس حول التغيرات المناخية»، وذلك يوم الخميس 26 يناير 2017 بمقر المجلس.

- **أدوار البرلمان في تحقيق أهداف التنمية المستدامة لعام 2030:** نظم مجلس المستشارين، بدعم من مؤسسة «وستمنستر» للديمقراطية وبمشاركة المندوبية السامية للتخطيط وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية، يوما دراسيا حول أدوار البرلمان في تحقيق أهداف التنمية المستدامة لعام 2030. وذلك من أجل استشراف مسالك تفكير وتقديم عناصر إجابة عن جملة من الإشكاليات والأسئلة، التي تعتبر ضرورية لتملك أهداف التنمية المستدامة واستشراف الآليات والميكانيزمات الكفيلة بتمكين البرلمان من النهوض بالرؤية الشاملة لأهدافها.

- **تحديات وآفاق الديمقراطية بالمغرب:** تخليدا لليوم العالمي للديمقراطية، وتنفيذا لإستراتيجية عمل مجلس المستشارين للفترة الممتدة من 2016 إلى 2018، نظم المجلس يوما دراسيا حول موضوع «تحديات وآفاق الديمقراطية بالمغرب»، يوم 28 شتنبر 2017، وذلك بمشاركة خبراء وفاعلين مدنيين مغاربة وأجانب وممثلين عن المؤسسات الوطنية ذات الارتباط.ويأتي تنظيم هذا اليوم الدراسي، تفاعلا مع الإعلان الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 2007، واحتفالا بذكرى اعتماد الاتحاد البرلماني الدولي سنة 1997 لهذا الإعلان الداعي إلى استلهام مضمون ومحتوى الإعلان العالمي بشأن الديمقراطية.

- **الديمقراطية التشاركية وإنضاج شروط التواصل البرلماني المدني:** في إطار تنفيذ إستراتيجية عمل مجلس المستشارين وبالأخص الهدفين ذوي العلاقة بآليات التعاون بين البرلمان والمجتمع المدني، وبغية الوصول إلى تعديل وملائمة النظام الداخلي للمجلس مع مقتضيات دستور المغرب ومع القوانين التنظيمية ومع الممارسات الفضلى، تم تنظيم مجموعة من اللقاءات العلمية والتواصلية بتعاون مع المركز الدولي لقوانين منظمات المجتمع المدني. وتمحورت هذه اللقاءات حول دراسة وتحليل المقتضيات الدستورية والقانونية والتنظيمية المتعلقة بالمشاركة المواطنة في مسار القرارات والسياسات العمومية؛ وخصوصا ما يتعلق منها بالعلاقة بين البرلمان ومنظمات المجتمع المدني، والتي تندرج في مسار مأسسة وتعزيز الديمقراطية التشاركية كأحد الدعامات الأساسية لبناء دولة القانون إلى جانب الديمقراطية التمثيلية.

وقد تم تنظيم أربعة لقاءات احتضنها مجلس المستشارين، وتمحورت حول المواضيع التالية:

• آليات التعاون بين البرلمان والمجتمع المدني؛

• تمكين الآليات القانونية والتنظيمية لعلاقات مجلس المستشارين مع المجتمع المدني و الديمقراطية التشاركية؛

• تفعيل وتدبير حق تقديم العرائض والملتمسات: الآليات التنظيمية والإدارية لمجلس المستشارين وأدوار المجتمع المدني؛

• الكفاءات والهياكل والوظائف الإدارية لتدبير مجلس المستشارين لعلاقاته مع المجتمع المدني والديمقراطية التشاركية.

وبناء على مجريات هذه اللقاءات التواصلية والعلمية تم التوصل لمجموعة كبيرة من الخلاصات؛ منها ما يتعلق بتفعيل المشاركة المواطنة في العمل البرلماني عن طريق ملتمسات التشريع والعرائض الموجهة للسلطات العمومية، ومنها الكثير من الخلاصات العامة التي من شأنها تعزيز التواصل البرلماني المدني، وتطوير بنيات مجلس المستشارين للتكيف مع متطلبات إعمال آليات الديمقراطية التشاركية.

- **الرهانات الإستراتيجية والتحديات الأساسية لخلق وتطوير نظام دعم البرلمانيين:** بشراكة مع برنامج سيجما لدعم تحسين المؤسسات العمومية ونظم التدبير(مبادرة مشتركة بين الاتحاد الأوربي وبين منظمة التعاون الاقتصادي)، نظم مجلس المستشارين ندوة لاستعراض أفضل الممارسات والتجارب المرتبطة بآليات دعم العمل البرلماني، وذلك يوم الأربعاء 03 ماي 2017.

- **المؤتمر الإقليمي لدول شمال أفريقيا والشرق الأوسط حول «حقوق الإنسان والأعمال التجارية»:** احتضن مجلس المستشارين، يومي 14 و15 دجنبر 2017 بمناسبة الاحتفال باليوم العالمي لحقوق الإنسان وبشراكة مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان والاتحاد العام لمقاولات المغرب ومؤسسة وستمنستر للديموقراطية، المؤتمر الإقليمي لدول شمال أفريقيا والشرق الأوسط حول «حقوق الإنسان والأعمال التجارية»، وذلك في إطار الرؤية الاستباقية للمجلس بخصوص المواضيع ذات الصلة بالتحديات الجديدة والمعقدة لحماية حقوق الإنسان، بما في ذلك التحديات المرتبطة بدور الشركات عبر الوطنية ومؤسسات الأعمال التجارية الأخرى وما ينشأ عنها من احتمال إضرارها بحقوق الإنسان وبحياة الأفراد عن طريق ممارساتها وعملياتها التجارية الأساسية، بما في ذلك الممارسات المتبعة في مجال التوظيف، والسياسات البيئية، والعلاقات مع الموردين والمستهلكين، والتفاعلات مع الحكومات، وما إلى ذلك من الأنشطة. وكان الهدف من هذا المؤتمر هو التعريف بالقواعد المتعلقة بحقوق الإنسان والأعمال التجارية،من جهة، وتكملة ودعم الجهود الرامية إلى تشجيع الشركات عبر الوطنية ومؤسسات الأعمال التجارية الأخرى على حماية حقوق الإنسان والعمل على احترامها على نطاق عام وواسع، من جهة ثانية.

- **اليوم الدراسي في موضوع «السياسة المغربية في ميدان الهجرة واللجوء، فرص وتحديات»:** نظم مجلس المستشارين، بتاريخ 12 يوليوز 2018، بشراكة مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وبدعم من مؤسسة كونراد أديناور ومؤسسة وستمنستر للديموقراطية، وبتعاون مع الجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون في أوربا، يوما دراسيا حول «السياسة المغربية في ميدان الهجرة واللجوء، فرص وتحديات»، وذلك

بمناسبة مصادقة الجمعية 137 للاتحاد البرلماني الدولي على مقترح موضوع للدراسة مقدم من قبل المغرب بعنوان: «تدعيم التعاون البرلماني وتعزيز الحكامة في مجال الهجرة في أفق المصادقة على ميثاق عالمي من أجل هجرات آمنة ومنظمة ومنتظمة».

- **اليوم الدراسي حول «حرية الجمعيات والتجمعات»** : نظم مجلس المستشارين، بشراكة مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وبدعم من مؤسسة وستمنستر للديمقراطية، بمناسبة الذكرى 60 لصدور ظهائر الحريات العامة في 15 نونبر 1958، كما وقع تغييرها وتتميمها، يوما دراسيا حول حرية الجمعيات والتجمعات، ويأتي هذا اليوم الدراسي، الذي تزامن مع تخليد المجتمع الدولي للذكرى الـ 70 لصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، لإغناء النقاش حول ممارسة حرية الجمعيات والتجمعات على أرض الواقع وما تواجهه من تحديات، على ضوء المقتضيات الدستورية ولاسيما الفصل 29 منه.

- **اليوم الدراسي في موضوع « الديمقراطية وأسئلة الوساطة»**: نظم مجلس المستشارين، بشراكة مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وبدعم من مؤسسة وستمنستر للديمقراطية يوم 7 نونبر 2018، يوما دراسيا حول موضوع « الديمقراطية وأسئلة الوساطة»، وذلك بغرض الوقوف على أدوار مؤسسات الوساطة المرتبطة بالديمقراطية في ترسيخ بناء دولة القانون، وإرساء الثقة بين المجتمع والمؤسسات وتمتين العلاقة بينهما، وتبيان وظائف ودور كل واحدة من هذه المؤسسات، من أجل تسريع وتيرة الإصلاحات ضمن المسار الجديد الذي اختارته المملكة في ظل دستور 2011. كما أن أهمية اختيار هذا الموضوع تأتي أيضا اعتبارا لما تطرحه الوساطة التي تضطلع بها الأحزاب السياسية والهيئات النقابية ومنظمات المجتمع المدني في إطار ما يسمى بأزمة التمثيلية، وإشكالية التواصل داخل هذه التنظيمات فيما بينها، وكذا في علاقتها بالمواطن.

- **الندوة الموضوعاتية حول «التنمية المندمجة للأقاليم الجنوبية»**، المنعقدة تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، يوم 28 يونيو 2018 بمدينة الداخلة.

- **المائدة المستديرة البرلمانية الإقليمية حول «دور البرلمانيات والبرلمانيين في إلغاء عقوبة الإعدام بالمنطقة المغاربية»**: نظم مجلس المستشارين بشراكة مع شبكة البرلمانيين ضد عقوبة الإعدام بالمغرب مائدة مستديرة إقليمية وذلك يوم 24 أبريل 2019.

- **الندوة الجهوية الموضوعاتية حول الفوارق المجالية وتحدي التضامن بين الجهات**، وذلك يوم الأربعاء 3 يوليوز 2019 بمقر جهة الدار البيضاء سطات.

- **الندوة الدولية في موضوع «البرلمانات ورهان الأمن الغذائي»، والتي كان من مخرجاتها تبني «نداء الرباط للأمن الغذائي»**: بالموازاة مع الاجتماع الأول للشبكة البرلمانية للأمن الغذائي بإفريقيا والعالم العربي، التي تأسست في يناير من سنة 2019 وأسندت رئاستها لمجلس المستشارين المغربي، نظم المجلس تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، ورابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في إفريقيا والعالم العربي التي يرأسها السيد عبد الحكيم بن شماش، بشراكة مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)، الندوة الدولية حول موضوع «البرلمانات ورهانات الأمن الغذائي»، وذلك يومي 31 أكتوبر وفاتح نونبر 2019 بمقر مجلس المستشارين.

- **ندوة في موضوع: «دور البرلمانات في مكافحة العنف ضد النساء»:** نظم مجلس المستشارين يوم الأربعاء 11 دجنبر 2019 بشراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة، مائدة مستديرة حول موضوع: «دور البرلمانات في مكافحة العنف ضد النساء»، بمناسبة الحملة السنوية للأمم المتحدة لوقف العنف ضد النساء، وفي إطار انخراط مجلس المستشارين الدائم للدفاع عن قضايا المرأة والفتيات وتكريس المكتسبات المحققة وتعزيزها.

- **ورشة عمل لتقديم نتائج بحوث إجرائية من إنجاز المجتمع المدني حول السياسات العمومية:** احتضن مجلس المستشارين، يومي 22 و23 يناير2020، ورشة عمل لتقديم نتائج بحوث إجرائية أنجزتها جمعيات المجتمع المدني خلال سنتي 2017 و2019 حول السياسات العمومية، بمساندة من برنامج «دعم» الممول من طرف سفارة المملكة المتحدة بالمغرب. وجاءت هذه الورشة التي نظمت بشراكة مع مركز الدراسات والبحوث في الشؤون البرلمانية التابع للمجلس، في إطار انفتاح مجلس المستشارين على المجتمع المدني، تماشيا مع استراتيجيته المتعلقة باحتضان النقاش العمومي والحوار المجتمع التعددي حول كل القضايا التي تهم انتظارات وتطلعات المواطنات والمواطنين.

- **اليوم الدراسي حول «إسهام البرلمان في تتبع تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل»:** في سياق الاحتفاء بالذكرى الـ 71 لاعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، كوثيقة مؤسسة معياريا لحقوق الإنسان كما هي متعارف عليها دوليا، نظم مجلس المستشارين بشراكة مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان ومؤسسة وستمنستر للديمقراطية يوما دراسيا حول «إسهام البرلمان في تتبع تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل»، وذلك يوم الأربعاء 11 دجنبر 2019. ولقد توج هذا اللقاء بوضع «خارطة طريق لإسهام البرلمان في تتبع تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل».

- **ندوة حول «المراقبة البعدية لتنفيذ القوانين»:** نظم مجلس المستشارين بشراكة مع مؤسسة وستمنستر للديمقراطية ورشة عمل حول المراقبة البعدية لتطبيق القوانين لفائدة برلماني وبرلمانيات المجلس يوم الأربعاء 12 فبراير 2020، بحضور ثلة من البرلمانيين، وبمشاركة فعاليات من المجتمع المدني وأساتذة وخبراء وباحثين من المغرب ومن دول مختلفة.

2 - أهم القضايا الضاغطة في صلب انشغالات الفرق والمجموعات البرلمانية

- ظاهرة الشغب في الملاعب الرياضية: نظم فريقا الأصالة والمعاصرة بمجلسي البرلمان يوم الثلاثاء 12 يناير 2016 لقاء دراسيا في موضوع «ظاهرة الشغب في الملاعب الرياضية»، وذلك بمشاركة ممثلي القطاعات الوزارية المعنية والجامعة الملكية لكرة القدم وخبراء في المجال الرياضي؛

- اليوم الدراسي حول «مشروع قانون هيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز: المضامين والانتظارات» نظمه الفريق الاستقلالي ومنظمة المرأة الاستقلالية يوم الخميس 28 يناير 2016 تحت شعار:»نحو إرساء التدابيروالآليات الرامية إلى ترجمة سعي الدولة الايجابي نحوتحقيق المناصفة»؛

- اليوم الدراسي حول النقل الطرقي: المنظم من طرف فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب بالمجلس يوم الأربعاء 20 أبريل 2016 حول موضوع النقل الطرقي المهني تحت شعار «من أجل نقل طرقي مهني آمن ومستدام»، وذلك بمشاركة مسؤولين حكوميين وخبراء ومهنيين ومهتمين بالموضوع؛

- اليوم الدراسي حول موضوع تحصيل الديون العمومية: المنظم من طرف مجموعة العمل الديموقراطي التقدمي بالمجلس يوم الثلاثاء 26 أبريل 2016؛

- اللقاء الدراسي حول مشروع قانون الصحافة والنشر: المنظم من طرف الفرق والمجموعات البرلمانية بمجلس المستشارين، بالشراكة مع جمعية خريجي المعهد العالي للإعلام والاتصال وبدعم من السفارة السويسرية بالرباط، وذلك يوم الثلاثاء 10 ماي 2016، وذلك بمشاركة وزير الاتصال ومهنيين وخبراء وأساتذة جامعيين؛

- الندوة الفكرية حول موضوع: «الثقافة والمجتمع»: المنظمة من طرف فريق الأصالة والمعاصرة بمجلس المستشارين بشراكة مع منتدى أساتذة التعليم العالي للحزب وذلك يوم الخميس 19 ماي 2016، بمشاركة نخبة من الجامعيين المغاربة وشخصيات من المجتمع المدني الفاعلة في المجال الثقافي. وكان الهدف من هذا اللقاء هو التحسيس بأهمية الثقافة في سياسات التنمية الاجتماعية والترابية، والتفكير المشترك بين الفاعلين حول أهمية محاربة الإقصاء الاجتماعي وإعطاء المقاربة الثقافية مكانتها في السياسات لتحقيق التماسك الاجتماعي؛

- اليوم الدراسي حول مكافحة الاتجار بالبشر:المنظم من طرف فرق ومجموعات الأغلبية بمجلس المستشارين بشراكة مع منتدى الكرامة لحقوق الإنسان حول الموضوع تحت عنوان «مكافحة الاتجاربالبشر بالمغرب» بمشاركة ممثلين عن القطاعات الحكومية المعنية والمنظمة الدولية للهجرة والمجتمع المدني؛

- اليوم الدراسي حول موضوع «التشريع البرلماني والمجتمع المدني، أية أدوار؟ قانون المالية نموذجا»: المنظم بشراكة مع «المرصد المغربي للعمل البرلماني» و»جمعية الشباب لأجل الشباب»، من طرف فريق الأصالة والمعاصرة بمجلس المستشارين يوم أمس الإثنين 30 ماي 2016 بمشاركة أساتذة جامعيين مختصين؛

- اليوم الدراسي حول « واقع الحماية الاجتماعية للسائقين المهنيين»: المنظم من طرف فريقا الأصالة والمعاصرة بمجلسي البرلمان بتنسيق مع المنظمة الديموقراطية لمهني النقل وذلك بمشاركة ممثلين عن القطاعات الوزارية المعنية، سيما وزارة التشغيل والشؤون الإجتماعية والوزارة المنتدبة لدى وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك المكلفة بالنقل، والصندوق الوطني للضمان الإجتماعي والمهنيين؛

- اليوم الدراسي حول موضوع «سؤال التوافق الايجابي في إصلاح منظومة العدالة»: المنظم من قبل فرق الأصالة والمعاصرة، الاتحاد العام لمقاولات المغرب، الاشتراكي، الدستوري الديمقراطي الاجتماعي، الاتحاد المغربي للشغل ومجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل يوم الاثنين 28 دجنبر 2015 وذلك بمشاركة مسؤولين حكوميين وممثلين عن المؤسسات الوطنية المعنية ورؤساء جمعيات مهنية وحقوقية.

3 - المجلس كفضاء للحواروإثراء الفكروتثمين تعدد الآراء: احتضان أنشطة المجتمع المدني

- اللقاء المنظم حول مشروعي القانونين التنظيميين المتعلقين بالملتمسات و العرائض: من قبل المنظمة المغربية لحقوق الإنسان يوم الخميس 10 دجنبر 2015 وانصب موضوع هذا اللقاء المنظم بشراكة مع مجلس المستشارين على آليتين أساسيتين للديمقراطية التشاركية وهما الملتمسات في مجال التشريع والعرائض الموجهة إلى السلطات العمومية؛

- اللقاء التواصلي حول موضوع «الحق في اللجوء بين التشريع الوطني والقانون الدولي»: المنظم من قبل المنظمة المغربية لحقوق الإنسان بتعاون مع مجلس المستشارين والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين بالمغرب يوم الثلاثاء 19 يناير 2016؛

- اليوم الدراسي تحت شعار «الأمازيغية مسؤولية ورصيد وطني مشترك لجميع المغاربة»: المنظم بشراكة مع الفيدرالية الوطنية للجمعيات الأمازيغية يوم 20 يناير 2016 حول تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية؛

- الندوة الوطنية حول «المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعوي»:المنظمة من طرف منظمة شباب حزب الأصالة والمعاصرة بشراكة مع فريق الأصالة والمعاصرة بمجلس النواب، وذلك يوم الأربعاء 25 مايو 2016؛

- الرقابة البرلمانية على السياسات العمومية في مجال الأمن: احتضن مجلس المستشارين يوم الخميس 25 ماي 2016 ندوة علمية بشراكة مع «المركز المغربي للديمقراطية والأمن» حول موضوع «الرقابة البرلمانية على السياسات العمومية في مجال الأمن»؛

- علاقات بين إفريقيا وأمريكا اللاتينية: من أجل نموذج للتعاون جنوب- جنوب: احتضن مجلس المستشارين، بتعاون مع مؤسسة غابرييل غارسيا ماركيث، يوما دراسيا حول موضوع: «العلاقات بين إفريقيا وأمريكا اللاتينية: من أجل نموذج للتعاون جنوب-جنوب»، يوم الأربعاء 24 ماي 2017؛

- البنوك التشاركية: الرهانات والتحديات وتسوية المنازعات في المعاملات المالية الإسلامية: احتضن مجلس المستشارين يوم الأربعاء 19 أبريل 2017 أشغال الملتقى الذي نظمه المركز الدولي للوساطة والتحكيم بالرباط حول موضوع: «البنوك التشاركية: الرهانات والتحديات وتسوية المنازعات في المعاملات المالية الإسلامية» وذلك بمشاركة ممثلي المؤسسات المعنية وخبراء في المالية الإسلامية.